الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة بـعنوان:

الخلاصة الوفيّة بشرح الآجروميّة
تأليف أبي الخير محمد بن أبي السعود بن ظهيرة
(ت 910 هـ)
من أول الكتاب إلى باب التّوكيد " تحقيق و دراسة

مذكرة مقدَّمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطّـالبة:
مسعودة صدادقي

إشـراف الدّكتور:
يوسف خنفر

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	د. عبد الله وايني	استاذ محاضر	جامعة غرداية	رئيسا
02	د. يوسف خنفر	استاذ محاضر	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	د. عيسى حاج امحمد	استاذ محاضر	جامعة غرداية	مناقشا

نوقشت بتاريخ:2025-06-02

السـنة الجامعيـة: 1445هـ-1446هـ/ 2024م - 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى شهداء غزّة وأبطالها نسأل الله لهم النّصر والتّمكين.

إلى من تضيء حياتي وما تزال أمي الغاليّة حفظها الله تعالى

إلى من وقف حياته مربّيا وناصحا أبي بارك الله في عمره.

وإلى إخوتي الّذين ساندوني حفظهم الله من كلّ سوء.

إلى كلّ غيور على لغة الضّاد

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

شكر

إنّ من لم يشكر النّاس فما شكر الله، وأنا إن لم أشكر من لهم الفضل عليّ بعد الله تعالى في إنجاز مذّكرة تخرّجي أكن من الجاحدين النّاكرين للمعروف، لهذا أتوجّه بخالص شكري لأستاذي المشرف الّذي وجّهني وساعدني في إنجازه الدّكتور يوسف خنفر، ولوالدي اللّذين شجّعاني وكانا مصباحا ينير دربي في الصّعاب وأشكر أختي فاطمة التّي فتحت لـــي منزلها علـــى مصرعيه وسهرت على راحتي حتّى أتمّ مشواري هذا دون أن أنسى عائلتها، و لجميع أساتذتي الذين أشرفوا على تدريسي طيلة هذا الموسم بقسم اللّغة العربية وآدابها تخصّص لسانيات عربيّة كل باسمه، كما أتوجه بخالص شكري لزملائي في هذا التّخصص، و لكلّ من ساندني ووقف إلى جانبي في مشواري هذا، جعله الله عملا خالصا لوجهه الكريم و في ميزان حسناتي ومن ذكرت.

ملخّص البحث: إن هذا العمل المنجز تحقيق ودراسة لكتاب نحويّ، شرح صاحبه فيه المقدّمة الآجرومية والمسمّى بـ «الخلاصة الوفيّة بشرح الآجروميّة » لأبي الخير بن أبي السّعود بن ظهيرة والذي وقفت على تحقيقه و دراسته، و كانت غايتي وراء ذلك :

1 – التّعريف بابن ظهيرة و إبراز دوره في مجال العلم عامة و النّحو العربي خاصّة .

2 – تحقيق هذا الكتاب و دراسته و فق الشّروط العلمية لدراسة المخطوط ، و إخراجه بضبط شواهده و ربط الأقوال بأصحابها و التعريف بالأعلام الوارد ذكرها فيه .

3– نفض الغبار على ما يسمى بالمخطوطات ، و وضعها في المكان الّذي تستحق .

4– دراسة الشّرح الّذي بين أيدينا بالوقوف على المنهج و الأسلوب الّذي تبنّاه صاحبه فيه وأصوله النّحوية و شواهده التي اعتمد عليها و مصادره من أقوال العلماء و مذهبه النّحوي فخاتمة الدّراسة و الّتي بيّننا فيها قيمة هذا الشّرح و بعض المآخذ عليه .

ثمّ ختمت هذا العمل بفهارس فنّية منها : فهرس الآيات القرآنيّة ، فهرس الأحاديث النّبويّة و فهرس الأشعار و صولا إلى فهرس الأمثال و الأقوال المأثورة .

Abstract:

The research is loyal to the summary of the research: This work is completed and a study of a book containing an explanation of its owner in which the Ajrami introduction is like other explanation who preceded it in that of this introduction. From a high position and an effective role in providing Arabic grammar in the simplest image and the best suit for beginners and students of science and explanation that we have shown one of the explanations that have benefited and were tired and he was delegated from the request of knowledge and they are still so to this day and called the loyal summary by explaining the Ajroumiyyah ..Abi Al -Khair bin Abi Al -Saud Ibn Dhahira and who stood up to his achievement and studied it. Definition of Dhahira and highlighting its role in the field of science in general and Arabic grammar in particular - 1 Achieving this book and studying it according to the scientific conditions for studying the manuscript and directing it - 2 by controlling its evidence and linking the sayings to its owners and introducing the flags mentioned in it. We shake the dust on the so -called manuscripts and put them in the place that deserves -3 studying the explanation that we have shown in our hands to stand on the approach and the method in which its owner has adopted -4 and its grammatical origins and its evidence that he relied on and its sources from the sayings of the scholars and its grammatical sect of study in which we indicated the value of this explanation and some of the drawbacks on it. Then I concluded this work with artistic indexes, including: the index of Quranic verses, the index of hadiths and the index of poems, up to the index of proverbs and the sayings. I hope in his conclusion that I have succeeded in achieving and studying it and removing the dust from one of the books placed in the shelves of libraries waiting for those who take it out to the light and highlight the personality of the prophet as a great son of the afternoon and makes it the concern of the scholars, researchers, students of science and readers and makes his work and his knowledge pure for his generous face.

مقدّمـــة

مقـــدّمة

الحمد لله حمدا نعترف فيه بجليل نعمه وعظيم سلطانه، وصلّ اللهم وبارك على نبينا وحبيبنا وشفيعنا يوم الدّين محمد وعلى أهله الطّيبين الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم يبعثون وبعد:

إنّ للّغة العربية عند الله شأنا عظيما، فهي لغة كتابه الحكيم الّذي أنزله على نبيّه العربيّ الأميّ المبعوث رحمة للعالمين ، فيكفيها فخراً أن اختارها الله تعالى لتكون حرف الوحي والقرآن الكريم، فقد حباها بأسرار عظيمة وفوائد جمة عن سائر اللّغات، وصدق الشّاعر حين قال فيها :

إنَّ الّذِي مَلأَ اللُّغَاتَ مَحَاسِنًا جَعَلَ الْجَمَالَ وسِرّهُ فِي الضَّادِ

فلغة الضّاد انكبّ العلماء والباحثون واللغويون منذ القدم على دراستها، واعتكفوا على خدمتها فسخّروا يراعهم، للبحث في خباياها وأسرار قواعدها، فوقفوا على تقعيدها وتصنيف علومها فتسابقوا في ذلك على مرّ العصور، و لا زالت مؤلّفاتهم النّفيسة في اللغة العربية شاهدة على ما بذلوه من عطاء في سبيلها و في سبيل العلوم الأخرى ، فهي تعكس عقولهم النّيرة ونخصّ بالذّكر من هذه المؤلّفات تلك المخطوطات الموجودة على رفوف المكتبات في مشارق الأرض و مغاربها، تنتظر منّا التفاتة لنخرجها من العتمة إلى النّور، وننفض عنها الغبار لتعود إليها الحياة وتحظى بمكانتها اللّائقة بين باقي المؤلّفات .

حاولت أن أكون واحدة ممن ينفضون غبارها، فتقدّمت لنيل شهادة الماستر في علوم اللّسان تخصّص لسانيّات عربية بموضوع:

« الخلاصة الوفية بشرح الآجرّوميّة، تأليف أبي الخير محمد بن أبي السّعود بن ظهيرة (ت 910 هـ)، من أوّل الكتاب إلى باب التّوكيد " تحقيق و دراسة " » .

وكان اختياري لهذا الموضوع نابعا عن ثقة وحب للغتي الّتي أعتزّ و أفخر بها كونها لغة القرآن الكريم وديننا الحنيف، لذا أردت صبّ اهتمامي لدراستها وتحقيق كل ما يتعلّق بها وبمؤلّفاتها فكان هذا الكتاب الذّي اخترته لأسباب يمكنني إيجازها فيما يلي:

أوّلا: حبّي لتخصّصي وتعلّقي به وهو علوم اللّسان، وغيرتي على لغتي العربية جعلني أختاره كونه يحمل في جوهره النّحو العربيّ.

ثانيا: رغبتي في التّعرف على علم المخطوط وقيمته.

ثالثا: أردت فك أسر الكتب الرّهينة في المكتبات ونفض الغبار عنها، في حين لا ينبغي للعلم أن يكون رهينا فكلّ وعاء يضيق بما جعل فيه إلّا وعاء العلم فإنّه يتّسع.

رابعا: عدم السّبق لدراسة هذا الكتاب، فما أجمل أن يبحث المرء في كلّ جديد، وأنا أحبّ البحث فيه.

خامسا: التّعرف على صاحبه وعلى منهجه وأسلوبه في الشرح.

ما من بحث علمي إلّا وله أهمية، والبحث الّذي بين أيدينا تكمن أهميّته في إبراز جهود الشّارحين للآجروميّة، على رأسهم ابن ظهيرة، و معرفة ما أضفاه من اختصار لتيسير وفهم كنه الآجرّوميّة وذلك بتحقيق كتابه ودراسته وقوفا على أبرز سماته وما تفرّد به عن غيره من الشّارحين ولإظهار قيمة كتابه مقارنة بالكتب النّحويّة الأخرى.

لا شكّ أنّ البحوث العلميّة الجادّة والهادفة إلى تحقيق نتائج مبهرة مرضيّة أنّها لا تنطلق من العدم ، بل من إشكالات واضحة بدورها تحدّد مسارها، وهذا البحث كغيره سار وفق سؤالين اثنين هما: بم تميّز شرح ابن ظهيرة للآجروميّة في كتابه هذا؟ ما الّذي أضفاه عليه مقارنة بباقي الشّروح؟

* إنّ مرامي من هذا البحث هو تحقيق الأهداف التالية:

1 – التّعريف بالشّارح وسيرته وبيئته ومكانته وآثاره العلمية.

2 – تحقيق الكتاب من أجل إخراج جيّد واضح، بضبط شواهده ضبطا صحيحا تامًّا، وربط الأقوال بأصحابها ومصادرها، إضافة إلى ترجمة ما ذكر فيه من أعلام، والعمل على توظيف ما من شأنه خدمة النّص المراد تحقيقه.

3 – دراسة خصائص ومميّزات هذا الشّرح من حيث منهج صاحبه و أسلوبه، وشواهده النّحوية ومذهبه النّحويّ وصولا إلى إبراز ماله من قيمة ومكانة علمية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنّه يقسّم إلى مقدّمة ومدخل وقسمين رئيسيين.

أمّا المقدّمة فتناولت فيها الحديث عن موضوع البحث، وأسباب اختياره، والمنهج المعتمد والخطّة المتّبعة إضافة إلى أهم المصادر والمراجع، وأشير فيها إلى الصّعوبات الّتي واجهت البحث.

وأمّا عن القسمين: فأوّلهما: هو قسم الدّراسة، وقد قسّم إلى مبحثين.

أما **المبحث الأوّل** فيخصّ المُصَنِّف (ابن ظهيرة) وتناولت في هذا المبحث التعريف بابن ظهيرة (اسمه و نسبه و مولده و نشأته)، ثمّ شيوخه و تلاميذه ، بعدها آثاره العلمية وشعره فمكانته وأخلاقه وآخر شيء وفاته .

و**المبحث الثّاني** يتعلّق بالمُصَنَّفِ؛ وجعلته للتّعريف بالكتاب وهو «الخلاصة الوفيّة بشرح الآجرومية » وتضمّن الحديث عن منهج الشّارح فيه، وكذا شواهده من الآيات القرآنيّة و الأحاديث النّبوية ، و الشعر ومصادره من الكتب وأقوال العلماء ، و الأصول النّحوية في شرحه، ثمّ مذهبه النّحويّ.

ثانيهما: وهو قسم التّحقيق وفيه مبحثان أيضا:

–**المبحث الأوّل:** جعلته مقدمات للتحقيق وبينت فيه طريقة عملي في تحقيق المخطوط، ووصف النّسخ المعتمدة في تحقيقه، ثمّ عرض نماذج من صوّر المخطوط.

–**المبحث الثّاني:** تضمّن النّص المحقق، حيث عنيت بمتن "الخلاصة الوفيّة بشرح الآجرّوميّة " لابن ظهيرة.

ثمّ خاتمة تضمنت أهم النتائج التي وصلت إليها.

اختتم هذا العمل بالفهارس الفنيّة (فهرس الآيات، الأحاديث، الأشعار، أقوال العرب وأمثالهم والمراجع المعتمدة والموضوعات).

إنّ موضوع دراستنا متشعّب الجوانب لهذا اقتضت الضرورة تنوّع مناهجه، و لقد اعتمدت فيه على المنهج التّاريخيّ الّذي تمثّل في الحديث عن عصر المؤلّف وحياته، ومنه المنهج الوصفي الّذي استلزمه الحديث عن خصائص منهج الشّارح، وشواهده ومصادره ومنهجه.

أمّا المنهج الّذي سلكته في تحقيق هذا الكتاب فتمثّل فيما يلي :

1 – تقويم النّص و العمل على إخراجه في صورة واضحة مقبولة إلى حدّ ما .

2 – كتابته وفق قواعد الإملاء المعروفة حديثا.

3 – تخريج شواهده من آيات قرآنيّة مع ذكر سوّرها ورقمها، وكذا الأحاديث النّبوية مع إثبات سندها، أمّا الشّعرية بالرّجوع إلى دواوين الشعراء وغيرها من المصادر الأخرى كاللّغة والأدب وتمّ ذكر معانيها و أوضحت الشّاهد، و وضّحت ما أمكن توضيحه.

4 – وضعت عناوين مناسبة للأبواب غير المعنونة في الكتاب.

5 – توثيق الآراء النّحويّة الموجودة فيه بحسب ما أمكن

6 – ترجمت الأعلام الوارد ذكرها في الشّرح .

7 – أشرت إلى نهاية كل صفحة بوضع خط مائل عند آخر كلمة فيها [/] و إلى الوجه الأيمن للورقة بالرّمز [و] و للأيسر بالرّمز [ظ] .

ومن أبرز المراجع والمصادر التي اعتمدتها في هذا العمل المصحف الشّريف، الآجروميّة لصاحبها ابن آجروم، وشرح الآجروميّة للسنهوري بغية الوعاة للحافظ جلال الدّين السّيوطي، الضّوء اللّامع للسّخاوي، الجامع اللطيف لابن ظهيرة، وغيرها من كتب اللغة والأدب.

لا علم يحصل عليه بيسر ولا بحث يتّم إنجازه دون ركوب الصّعاب، رغم استفادتي من هذا البحث وخوضي لتجربة جديدة ونوع جديد في مجال البحوث، إلّا أنّني واجهت فيه صعوبة أثقلت كاهلي وأضعفت ناظري وهذا راجع إلى:

– ما وجدته في هذا المخطوط من بعض السّقط ، فيجعلني أتوهم ما هو السّاقط منه فأعود بذلك لأتوه في البحث مجدّدا في مراجع أخرى.

– اعتر الكتاب صغر خطّه، وعدم وضوح بعض كلماته.

– ورود أغلب الآيات مجزأة وأحيانا عدم التّصريح بأنّها آيات من القرآن الكريم وإلى سورها ممّا يزيد جهدا في تخريجها، والحال نفسه مع الأبيات الشعريّة التي وردت في أغلبها غير منسوبة إلى صاحبها فيكتفي الشّارح بذكره قال الشاعر.

– ندرة المراجع حول صاحب الكتاب، رغم ما يظهر عليه من فكر وعبقرية وتميّز في الشّرح.

في الأخير نتمنى أن نكون قد قدّمنا بهذا العمل ولو جزء بسيط ينتفع به في حقّ اللّغة العربيّة ونكون قد سلّطنا الضّوء على شخصيّة فذّة عظيمة كابن ظهيرة، ونجعلها مناط اهتمام ودراسة عند الباحثين من طلبة العلم وغيرهم.

تقرت في: 25 ماي 2025

مسعودة صدادقي

قسم الدّراسة

الـمـبحـث الأول

التعريف بابن ظهيرة

المبحث الأوّل : المُصنِّفُ (أبي الخير بن أبي السعود ابن ظهيرة ت 910 هـ)

1 / التّعريف بابن ظهيرة :

أ – اسمه و نسبه: هو محمد بن محمد بن خير الدين أو قطب الدين أبو الخير بن الجمال أبي السعود بن أبي البركات بن أبي السعود القرشي الشّافعي بن ظهيرة [1] ، و اسم جدّه الثّاني (والد جَدِّه) كما أورده الفاسي والنّجم ابن فهد :أبو السعود محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن عطيّة بن ظهيرة (ت 802 هـ) ولقبه : خير الدين ، وهذا هو المشهور قال السّخاوي : « أو قطب الدين »، وكنيته : أبو الخير و اشتهر بابن أبي السعود [2] .

ب – مولده ونشأته: ولد حين خسوف القمر من ليلة الثلاثاء رابع عشر شعبان سنة ست وأربعين وثمانمائة بمكّة، ونشأ فحفظ القرآن وصلى به في المسجد الحرام وأربعين النّووي ومناهجه وغيرهما و عرض على جماعة ولازم خاله في العربية فتميّز فيها وكذا لازم الجوجري في الفقه بمكّة و القاهرة و قد ارتحل إليها و أذن له في الإقراء و غيره و سمع امام الكاملية و حلق لإقراء العربية و غيرها [3] .

– ينحدر خير الدين ابن ظهيرة من أسرة علم عريقة وفيرة، اشتهر كثير من أفرادها في مكة المكرّمة بالشّرف و الرّياسة و العلم ، في أجيال متتابعة طيلة ستة قرون منذ القرن السابع الهجري حتّى القرن الثّاني عشر [4] . غير أنّ ابن ظهيرة يذكر في مقدّمته للفضائل الباهرة أنّ مولده و منشأه قريب من البلاد المقدّسة من أرض الشّام ، و أنّ أصول آبائه الأقدمين من أرض مصر و الشام و إن كانت إلى الشّام أقرب [5] .

---

[1] شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ ج 9 ـ دار الجيل بيروت ـ ص 279 .
[2] مجلة الجامعة الإسلامية ـ العدد 113 ـ المنهل المأهول بالبناء للمجهول لأبي الخير محمد بن ظهيرة ـ تح د عبد الرزاق الصاعدي ـ ص 393 .
[3] شمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي ـ المرجع نفسه ـ ص 279 ، 280 .
[4] مجلة الجامعة الإسلامية ـ المرجع نفسه ـ ص 394 .
[5] ابن ظهيرة الفضائل الباهرة في محاسن مصر و القاهرة ـ دار الكتب ـ1969 ـ ينظر المقدمة .

– وليت أسرة ابن ظهيرة قضاء مكة منذ القرن الثّامن الهجري ، و قد اضطهدهم المماليك في آخر أيّامهم ثمّ عاد إليهم القضاء مع دخول العثمانيّين الحجاز ، ثمّ ضعف شأنهم في القرن الحادي عشر وقد عرفت هذه الأسرة بـ ((آل ظهيرة)) أو ((أبناء ظهيرة)) و ينتهي نسبهم إلى بني مخزوم من قبيلة قريش .

و لمّا كثر أبناء هذه الأسرة ، و برزوا في العلم و القضاء ، و اشتهروا ألَّفَ فيهم النّجم عمر بن فهد القرشي(ت 885 هـ) كتابا سمّاه « المشارق المنيرة في ذكر بني ظهيرة » ذكره الشّوكاني و البغدادي [1]

2 / شيوخه و تلاميذه :

أ – شيوخه : أخذ خير الدّين أبو الخير بن ظهيرة عن عدد من علماء عصره ، و أهم شيوخه :

* سارة ابنة ابن جماعة (ت 855 هـ) : و هي سارة ابنة عمر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن

سعد الله بن جماعة ، و تعرف بابنة جماعة ، ذكر السّخاوي أنّها أجازت لخير الدّين ابن ظهيرة .

* أبو جعفر بن الضّياء الحلبي (ت 857 هـ) : و هو محمد بن أحمد بن عمر بن محمد بن عثمان بن

عبيد الله الحلبي ، الشهير بأبي جعفر بن أبي الضياء الحلبي ، ذكر السّخاوي أنّه أجاز لابن ظهيرة .

* الشهاب أحمد بن علي المحلّيّ (ت 858 هـ) : و هو أحمد بن عليّ بن محمد بن موسى

الشّهاب المحلّيّ ثم المدني ، ذكر السّخاوي أنّ ابن ظهيرة سمع منه .

* أبو الحسن الإبّيّ (ت 859 هـ) : و هو علي بن إبراهيم بن راشد أبو الحسن الإبّيّ (بكسر الهمزة و تشديد الباء) ، سمع منه ابن ظهيرة .

* أبو الفتح المراغي (ت 859 هـ) : و هو شرف الدّين بن أبي بكر بن الحسن المراغي ، ذكر

[1] مجلة الجامعة الإسلامية ـ المرجع نفسه ـ ص 394 .

صاحب " الضوء اللامع " أن ابن ظهيرة سمع منه [1].

* الزّين الأميوطيّ (ت 867 هـ) : و هو عبد الرحيم بن إبراهيم الأميوطي ، سمع منه ابن ظهيرة .

* إمام الكامليّة (ت 876 هـ) : و هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن يوسف الشهير بـ ((إمام الكامليّة)) ، سمع منه ابن ظهيرة .

* عبد القادر المحيّويّ (ت 880 هـ) : و هو عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس احمد بن عبد المعطي المحيوي المالكي ، و هو خال ابن ظهيرة ، و إمام العربية في زمانه ، يقول السخاوي : و قد صار شيخ بلده في مذهبه و العربية غير مدفوع فيهماو من أهم مؤلّفاته في العربية **شرح التّسهيل** لم يتمه ، تلمذ عليه ابن ظهيرة في العربية، و لازمه حتّى تميّز فيها كما يقول السّخاوي .

* شمس الدّين الجوجري (ت 889 هـ) : و هو شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري لازمه ابن ظهيرة ، و أخذ عنه الفقه بمكة و القاهرة .

* شمس الدّين السّخاوي (ت 905 هـ) : و هو محمد بن عبد الرحمن السّخاوي (شمس الدين) المؤرّخ المشهور ذكر أنّ ابن ظهيرة تردد عليه بمكّة مع خاله عبد القادر المحيّويّ ، ثم تردد عليه منفردا بالقاهرة و يبدو أنّه أخذ عنه .

* ابن الفرات : و هو محمد بن العبّاس بن أحمد بن محمد بن الفرات أبو الحسن ، شيخ العز ابن فهد ذكر السّخاوي أنّه أجاز لابن ظهيرة [2] .

ب – تلاميذه : أشار السّخاوي إلى واحد منهم في قوله : « قرأ عليه حفيد الأهدل سنن ابن ماجة » و هو حسين بن صديق بن حسن بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن أبي بكر حفيد الشيخ

[1] المرجع نفسه ـ ص 397 ، 398 .

[2] مجلة الجامعة الإسلامية ـ المرجع نفسه ـ ص 398 ، 399 ، 400 .

البدر الحسيني الأهدل اليماني الشافعي ، ولد سنة (850 هـ) و توفي بعد سنة (905 هـ) [1] .

3 / آثاره العلمية و شعره :

أ – آثاره العلمية : لابن ظهيرة مؤلّفات في اللغة و النّحو و بعض العلوم ، وصفها " ابن علّان الصّديقيّ بأنّها (مفيدة) و أشار إلى أنّ له تحقيقات عديدة ، و قد فقد كثير منها ، و ممّا عرفناه من مؤلّفات ابن ظهيرة :

1 – رشف الشرابات السنّية من مزج ألفاظ الآجروميّة : و هو شرح لكتاب الآجروميّة في النّحو ذكره السّخاوي [2] .

2 – شرح الإيجاز للنووي : و هو كتاب في المناسك ، وصل فيه ابن ظهيرة إلى نحو النّصف .

3 – شرح التّسهيل لابن مالك : أكمل فيه شرح خاله عبد القادر المحيوي ، من باب التّصغير إلى آخر الكتاب .

4 – شرح لاميّة الأفعال لابن مالك : و هو في التّصريف ، وصل فيه ابن ظهيرة إلى نحو النّصف كما يقول السّخاوي .

5 – المنهل المأهول بالبناء للمجهول [3] .

و من آثاره التّاريخيّة : الجامع اللطيف في فضل مكّة و أهلها و بناء البيت الشريف [4] و الفضائل الباهرة في محاسن مصر و القاهرة لابن ظهيرة [5].

ب – شعره : لابن ظهيرة شعر أشارت إليه بعض المصادر منها « الضّوء اللامع » و « غاية المرام »

---

[1] المرجع نفسه ـ ص 400 .

[2] مجلة الجامعة الإسلامية ـ المرجع نفسه ـ ص 400 .

[3] المرجع نفسه ـ ص 401 .

[4] ابن ظهيرة ـ الجامع اللطيف في فضل مكة و أهلها و بناء البيت الشريف ـ ط 1 ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ 2003 ـ ينظر مقدمة التحقيق .

[5] ابن ظهيرة ـ الفضائل الباهرة ـ المرجع نفسه ـ ينظر واجهة الكتاب .

و يغلب على شعره سمة النّظم ، كعادة العلماء في أكثر أشعارهم و من نظمه [1] :

* ما كتبه عنه **النّجم بن فهد** :

مَاذَا الْجَـفَا يَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ أَضْرَمْتِ نَارَ الْهَجْرِ فِي أَحْشَائِي

وَ أَنَا الَّذِي أَخْلَصْتُ فِيكِ مَحَبَّتِي وَ وَقَفْتُ مُخْتَارًا عَلَيكِ وَلَائِي [2]

* يمدح مكان السيد" **محمد العظيم الشأن**" ، المسمى **بأمّ شُمَيْلَةَ** في أرضِ حَسَّان من سنة اثنين و ثمانين وثمانمائة :

بِأُمِّ شُمَيْلَةٍ حَسُنَ الْمَقِيلُ وَ طَابَ لَنَا بِهَا الظِّلُ الظَّلِيلُ

لَقَدْ كَمُلَتْ مَحَاسِنُهَا فَأَثْنَى لِسَانُ الْحَالِ فِي الْمَعْنَى يَقُولُ

أَهَلْ لِرِيآقتِي و صَفَاءِ مَائِي وَ نُضْرَةِ خُضْرَتِي يُبْغَى بَدِيلُ

وَ هَلْ لِمُعَمِّرِي بَيْنَ البَرَايَا شَبِيهٌ أَوْ بَدِيلٌ أَوْ مَثِيلُ

مَلِيكٌ قَدْ سَمَا قُنَنَ الْمَعَالِي وَ ذَلَّ لِعِزَّةِ الصعْبُ المَهُولُ

هُوَ الْبَطَلُ الْهِزَبْرُ أَبُو قِنَاعٍ مُحَمَّدٌ الْأَبِيُّ الْمُسْتَطِيلُ

فَلَا زَالَتْ سَعَادَتُهُ تَرَقَّى وَ دَوْلَتُهُ لَهَا الْعِزُّ الْأَثِيلُ [3]

* و قال يهنّئ الشّريف" **محمد بن بركات**" بالنّصر و السّلامة في وقعة سنة اثنين و ثمانين و ثمانمائة بقصيدة طويلة مطلعها :

في صَادِقِ الْخُبْرِ مَا يُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ وَ فِي اقْتِنَاصِ الصَّياصِي غَايَةُ الْوَطَرِ

و منها :

مَلْكٌ لَهُ فِي رَحِيبِ الفَضْلِ بَادِرَةٌ وَ فِي حُروبِ الْأَعَادِي أيُّ مُصْطَبِرِ

قَرْمٌ هِزَبْرٌ إِذاَ مَا شِمْتَ طَلْعَتَهُ رَأَيْتَ عجّاجَ بَحْرٍ غير مُحْتَكِرِ

إِنْ جَالَ فِي صَهَوَاتِ الْخَيْلِ يوم وغًى تَرَاهمُ يُلْصِقُونَ الأَرْضَ بِالطُّرَرِ [4]

---

[1] مجلة الجامعة الإسلامية ـ المرجع نفسه ـ ص 401 .

[2] شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ المرجع نفسه ـ ص 280 .

عز الدين عبد العزيز بن محمد بن فهد الهاشمي القرشي (850 ـ 922 هـ) غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام ـ شلتوت ـ ج 2 ـ ط 1 ـ

[3] (1409 هـ ـ 1988 م) ـ ص 610 ، 611 .

[4] عز الدين عبد العزيز بن محمد بن فهد الهاشمي القرشي ـ المرجع نفسه ـ ص 526 .

4 / مكانته و أخلاقه :

ابن ظهيرة عَلَمٌ على أسرة مكيّة من بني مخزوم ، عرف منها غير واحد من الحفّاظ و الفقهاء والقضاة والمحدّثين في القرنين التّاسع و العشر للهجرة [1] ، و هو منجمع مذكور بسكون و عقل مع حسن خطٍّ وخبرة بالشّروط و نظم و نثر[2] ، و ذكر معاصرون أنّه كان شيخ الفتيا و التّدريس و التّدريس و مرجع العلماء و صفوة الفقهاء بمكّة المشرفة ، كما كان مفرد زمانه في العلم و الفضل و الدّين و التّقوى [3] .

5 / وفاته :

لم تذكر المصادر الّتي بين أيدينا تاريخ وفاة ابن ظهيرة ، و لكن يفهم من كلام السّخاوي المتوفى سنة (902 هـ) أنّ ابن ظهيرة كان معاصرا له ، و كان حيّا في مطلع القرن العاشر ، أمّا العزّ بن فهد فإنّه ذكره و دعا له بالرّحمة ، و هذا يدلّ على أنّه توفيّ قبل سنة (922 هـ) و هي السّنة الّتي توفيّ فيها العزّ بن فهد ، و بهذا يمكن القول : إنّ خير الدّين أبا الخير بن أبي السعود محمد بن ظهيرة توفيّ في أوائل القرن العاشر بين سنتي (902 هـ و 922 هـ) [4] .

---

[1] ابن ظهيرة ـ الفضائل الباهرة ـ المرجع نفسه ـ ينظر المقدمة .

[2] شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ الضوء اللامع ـ المرجع السابق ـ ص 280 .

[3] ابن ظهيرة الجامع اللطيف ـ المرجع السابق ـ ينظر مقدمة التحقيق .

[4] مجلة الجامعة الإسلامية ـ المرجع السابق ـ ص 396 .

الــمـبحــث الثاني

التعريف بكتاب الخلاصة الوفيّة بشرح الآجرومية

المبحث الثاني : التعريف بـ (الخلاصة الوفية بشرح الآجروميّة لابن ظهيرة)

1 / منهج ابن ظهيرة في شرحه:

لم يصرّح ابن ظهيرة بالأسس المنهجية التي اعتمدها في شرحه للآجروميّة، لكن يمكن للقارئ استنباطها من خلال دراسته للكتاب، ويمكننا حصر أبرز خصائصه فيما يلي:

1 – بدأ شرحه بالبسملة، ثمّ حمد الله على نعمه و الصّلاة على نبيّه الكريم محمد صلى الله عليه وسلّم بعدها ذكر مميزات و قيمة المقدّمة الآجروميّة « فإنّ المقدمة الآجروميّة عظيمة الفوائد ميمونة المسائل الفرائد » ، ثم تكلّم عن طبيعة شرحه، حيث كان شرحا وافيا واضحا قائلا : « و قد كنت شرحتها شرح مزجت به عبارتها و قرنت إشارتها...» ، وبعده ذكر الغرض من تأليفه للكتاب وهو تسهيل قواعد النّحو للمبتدئين و إفادة الطالبين : « و الملقن فيه لسان القلم قصدا للمبتدئين ، و حصول الإفادة للطالبين » و يليه ذكر أنّه رائد اختصاره في نحو ثلثه تسهيلا للطالب و جريًا على المألوف ، و ذكر اسم كتابه : « وسمّيته الخلاصة الوفيّة بشرح الجروميّة » ، ثم الدّعاء بأن يفيد الله كل من قرأ كتابه [1] .

2 – التزم الشارح بالترتيب الذي سلكه ابن آجروم في تقسيم الكتاب من باب الكلام إلى باب التوكيد.

3 – يبدأ ابن ظهيرة بتعريف الباب المطروق لغة أو اصطلاحا قبل الدخول في صلب الموضوع و مثال ذلك :

أ ــ يقول في باب الكلام : « الكلام في اصطلاح النّحويين : هو اللّفظ ، و هو الصّوت المشتمل على بعض الحروف ، **المركّب** : بضمّ كلمة إلى كلمة فصاعدا ، **المفيد** فائدة يحسن السّكوت عليه **بالوضع** الّذي هو القصد من المتكلّم لإفادة السّامع شيئا لم يكن عنده » .

ب ــ قال في الاسم : « فالاسم لغة : تسمية الشيء ، و اصطلاحا : لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة و يعرف بالخفض » [2] .

ج – قال في تعريف الخفض: «و هو ما يحدث عامل الجر و هو الحرف أو المضاف».

---

[1] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة (ت 910 هـ) ـ الخلاصة الوفية بشرح الآجرومية ـ ص 1 .

[2] المرجع نفسه ـ ص 3 .

د – قال في الحرف: «والحرف ما دل على معنى في غيره ولا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل» [1]

4 – التنويع في أساليب التّعريف :

أ – التّعريف بالمثال : و منه قوله : « فالكلام هو المحدود ، و اللفظ جنس شمل المهمل و المستعمل و المركب فصل أخرج به المفرد و المفيد أخرج به من المركبات ما ليس فيه فائدة كالتركيب الإضافي في نحو " عبد الله " و التركيب المزجي في نحو " بعلبك " ، وما كان من التركيب الإسنادي مسلوب الإفادة المتوقفة على غيره كجملة الشرط ...» [2] .

ب – التّعريف بالعد: من ذلك: « والكلام أقسام أي أجزاءه التي يتركب من جمعها تارة و من بعضها أخرى ثلاثة : اسم و فعل و حرف ...» [3] .

« وللنصب أصالة و نيابة خمس علامات و التي بطريق الأصالة الفتحة و لذلك قدّمها و النّائب عنها الألف و الكسرة و الياء و حذف النّون ، فهذه خمس علامات » [4] .

5 – استعماله أسلوب الحوار أثناء الشّرح : و مثال ذلك :

أ – يقول في التّنوين: « ... و فائدة تنوين التنكير الدلالة على التنكير **فإنّك** إذا أردت معينا مسمى " سيبويه " لم تنون ، و إن أردت شخصا ما اسمه " سيبويه " نوّنت ... » [5] .

[1] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة ـ المرجع نفسه ـ ص 3 .

2 المرجع نفسه ـ ص 2 .

[3] المرجع نفسه ـ ص 3 .

[4] المرجع نفسه ـ ص 7 .

[5] المرجع نفسه ـ ص 3 .

– و يقول في حروف القسم : « و حروف القسم هي الباء ، و قد تقدم تمثيلها و الواو .....و كلّها تجرّ الظاهر و المضمر **كما رأيت** إلّا ربّ فإنّها تختص بالظاهر النكرة » [1] .

ج – قوله في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : «... و هو أي النائب عن الفاعل على قسمين ظاهر و مضمر ، كما أن الفاعل كذلك ، فالظّاهر المفرد نحو **قولك** : ضُرِبَ زيدٌ .....إلخ و المضمر نحو **قولك** : " ضُرِبْتُ " بضم التّاء للمتكلم ، و ضُرِبْنا للمتكلّم ...» [2]

6– اهتمامه بمسألة الرّتب النّحوية مصحوبة بالتّعليل من ذلك قوله:« و قدّم الاسم لسمّوه بالإخبار به و عنه و غير ذلك و أتبعه بالفعل لأنّه يخبر به و لا يخبر عنه ، و آخر الحرف لخلوّه عن المعنيين» [3]

و قوله : « من الأسماء المرفوعات سبعة : أشرفها الفاعل لأنه عمدةٌ ، و لأن عامِلُه لفظي بخلاف المبتدأ فإن عامله معنوي .... و بعده المفعول الّذي لم يسمَّ فاعله لأنه حلّ محل الفاعل و أُعرِب بإعرابه .... و بعده المبتدأ لما تقدم و هو ظاهر و مضمر... إلخ »[4] .

7 – استعماله أسلوب الإجمال ثم التفصيل ؛ إذ نجده يذكر الموضوع النحوي المطروق جملة ، بعدها يشرع في تفصيله و من أمثلة ذلك :

أ – قوله في نواصب الفعل المضارع : « و النّواصب عشرة سيأتي تَفصيلها و هي : **أن** بفتح الهمزة و تخَفيفِ النُون ، و تعمل ظَاهِرةً و مُقَدَّرةً كقوله تعالى :﴿ يريدُ اللهُ أن يخفف عنكم ﴾ و الثّاني كقوله : ﴿ وأمرنا لنُسلِم لربِّ العالمين ﴾ و **لَنْ** قال تعالى : ﴿ لن ينالَ اللهَ لحومُها ﴾ **و إذن** و هي حرف جوابٍ و جزاءٍ و بيانُ ذلك أنك تجيب القائل أنك تقول : إذًا أكرمكَ و شرط نصبها وقوعُها في صدر الكلام واستقبال الفعل المنصوب لها ، و اتصالها به ..... إلخ » [5] .

---

[1] أبو الخير بن أبي السعود ابن ظهيرة ـ المرجع نفسه ـ ص 4 .

[2] المرجع نفسه ـ ص 20 .

[3] المرجع نفسه ـ ص 3 .

[4] المرجع نفسه ـ ص 17 .

[5] المرجع نفسه ـ ص 14 .

ب – قوله في باب العوامل الدّاخلة على المبتدأ و الخبر : « و هي أي العوامل المذكورة ثلاثة أشياء بالاستقراء لا زائد عليها الأول كان و أخواتها ، ثانيه إنَّ و أَخَواتُهَا ، ثالثها ظننت و أخواتها فأمَّا كان و أخواتها فإنّها تَرْفَعُ الاسمَ الذي هو المبتدأ على انه اسمها و تنصِب الخبر الذي هو خبر المبتدأ على أنّه خبرها ، ثم إنّها على ثلاثة أقسام ....» [1] .

8 – استدراك ما لم يذكره المؤلّف و منه قوله :« و أما فعل الأمر يعرف بدلالته على الأمر و قبوله ياء المخاطبة كقوله تعالى : ﴿ يَا مَريمُ اقْنتِي لِرَبِّكِ و اسْجُدِي و ارْكَعِي مع الرَّاكِعينَ ﴾ و لم يذكر المؤلف له علامة و لعله استغنى بذكر علامة قرينية [2].

9 – استعماله لمصطلح **الاحتراز** ، و هو وسيلة التجأ إليها علماء النّحو قديما للتّوقي من الوقوع في المحذورات خشية الوقوع في اللّبس أو التّوهم في الكلام ،و من أمثلة ذلك قوله في باب علامات الإعراب : «... و الفعل المضارع مطلقا ، و قد تقدم في علامات الرّفع **محترزا** بقوله : الذي لم يتصِل بآخره شيءٌ قال تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم ﴾ ، ﴿ لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحومُها ﴾ ، و قال تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ ، ﴿ أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾ فإن يعفون الأول منصوب بأن محلًّا لأنه مبني على السّكون لاتصاله بنون الإناث و هي من جملة المحترز المذكور » [3] .

و في قوله في باب النعت: «و لم يقل المشتق احترازا مما كان مشتقا في الأصل ثم غلب كالصّديق تابعا لأبي بكر فهو عطف بيان» [4] . وقوله: «وتفيد الفاء السّببية احترازًا من العاطفة و من الاستئنائية» [5].

---

[1] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة ـ المرجع نفسه ـ ص 23 .

[2] المرجع نفسه ـ ص 4 .

[3] المرجع نفسه ـ ص 8 .

[4] المرجع نفسه ـ ص 26 ، 27 .

[5] المرجع نفسه ـ ص 15 .

10 – اهتمامه بذكر الخلافات النّحوية و من ذلك :

– الاختلاف حول رتب المعارف كما في قوله : « و اختلف في رتب المعارف على مذاهب أصحابها أنّ الضّمير أعرفها ثم يليه العَلَم ثم اسم الإشارة ثم ذو الألف و اللّام و المضاف إلى واحد منها في رتبة ما أضيف إليه على الصّحيح إلّا المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم ، و قد ذكرها على هذا التّرتيب المؤلف فقال: **الاسم المضمر نحو أنا** للمتكلم و **أنت** للمخاطب و فروعه ، و عبارة **البصريين** " الضمير و المضمر " و **الكوفيون** " الكناية و المكنى" »[1] .

– قوله في باب العوامل الدّاخلة على المبتدأ و الخبر: « و لكن بالتّشديد فإن خفّفت أهملت وجوبا عن الأكثرين ، و عن " **يونس** " و " **الأخفش** " جواز إعمالها » [2] . و قوله أيضا : « ثم على أن الأصل تقديم الاسم على الخبر مثال تقول : " كان زيد قائما "و " ليس عمر شاخصا " ، " و ما أشبه ذلك و يجوز عكسه و منعه " **ابن درستويه** " في " ليس " و **ابن معطٍ** في " دام " » [3].

11 – وقوفه على مسألة الأصل و الفرع نحو : « للرفع أربع علامات : واحدة منها أصل و الثاني نائب عنها ، فالأصلية الضمة و لذلك قدمها » [4] . و قوله في علامات الخفض : « و أما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف و هو ما اجتمع فيه علّتان فرعيتان ، واحدة من جهة اللّفظ و واحدة من جهة المعنى و فيه علّة تقوم مقام علتين و ذلك أنه إذا كان كذلك شابه الفعل لأنّه فرع من الاسم في اللّفظ إذ هو مشتق من المصدر على المذهب المنصوب، و لا يكون إلّا اسمًا و فرع عن الاسم في لغتنا

[1] المرجع السابق ـ ص 28 .
[2] المرجع السابق ـ ص 25 .
[3] المرجع نفسه ـ ص 24 .
[4] المرجع نفسه ـ ص 6 .

لأنّه محتاج إلى فاعل و لا يكون إلا اسما فهو أصل لاحتياجه إليه ، تبثث فرعيته له من جهة اللّفظ و فرعيته له من جهة المعنى » [1] .

12 – اهتمامه بالعوامل اللّفظية و المعنويّة في النّحو و مثال ذلك قوله : « باب العوامل الداخلة على المبتدأ و الخبر معًا ، و هي المسمّاة بنواسخ الابتداء لأنّها تدخل على المبتدأ فتنسخ عنه عمل الابتداء لأنّه عامل معنوي و هي لفظيّة ، و اللفظي أقوى من المعنوي فلا يصحّ قيّام المعنوي مع اللّفظي » [2]

– وقوله في باب الإعراب: «الإعراب فيه مذهبان: أحدهما لفظي وقد يبنى في أصله، والثاني وهو الذي مشى عليه المؤلف أنه معنوي تغيّرُه هيئة أَواخِرِ ٱلكلمِ لعوامل الإعراب أو ما ينزل منزلة الأواخر» [3] .

13 – يهتم بالظّاهر والمضمر و من ذلك قوله في باب المبتدأ و الخبر: «و المبتدأ قسمان ظاهر و مضمر، **فالظّاهر** ما تقدم من الأمثلة في حال التّوحيد و التّثنية و الجمع و **المضمر اثنا عشر** ضميرا منها منفردا " أنا " و له مشتركا مع غيره أو معظما نفسه ، و نحن و منها للمخاطب و أنتَ بفتح التاء للمذكر المفرد ، و أنتِ بكسر التاء للمؤنثة ... » [4] .

14 – اهتمامه بالجانب الإعرابي و من أمثلة ذلك : أ – « فأَمَّا ٱلضَمَةُ فَتَكُوْنُ عَلَامَةً لِلْرَفعِ في أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فقط في الاسم المُفْرَدِ مطلقا ، قال الله تعالى ﴿أتَى أمرُ اللهِ ﴾ ، ﴿ قالَ إبراهيمُ ﴾ ، ﴿ إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾ ، ﴿ يَومَ يَدعُ الدَّاعِي ﴾ فأمر اسم منصرف ، و إبراهيم غير منصرف و موسى مقصور مقدرٌ فيه جميع الحركات الإعراب ، و الدّاعي منقوص مقدّر فيه الإعراب رفعًا و جرًا » [5] .

---

[1] أبو الخير محمد بن أبي الخير ابن ظهيرة ـ المرجع السابق ـ ص 9 .

[2] المرجع نفسه ـ ص 23 .

[3] المرجع نفسه ـ ص 5 .

[4] التّوحيد : أي الإفراد . المرجع نفسه ـ ص 21 .

[5] المرجع نفسه ـ ص 6 .

ب – و قال تعالى : ﴿ إلا أن يعفون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ﴾ فإنّ يعفون الأول منصوب بِأَنْ محلاً لأنّه مبني على السّكون لاتصاله بنون الإناث ، و هي من جملة المحترز المذكور ، و بوزنه يَفْعُلْن بالمعطوف عليه منصوب بالفتحة ، و أما الألف فتكون علّامة لِلْنَصبِ فِي الأسماء الخمسة أو السّتة نحو : رأيت أخاك و رأيت أباك » [1] .

15– يبدي اعتراضه أحيانا على بعض الأحكام و المصطلحات التي أوردها الشعراء مستعملا إذ حقّه أن يقول و من ذلك : و أما قول **أبي النّجم** : إنّ أباها و أبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها

فهو على **لغة القصر إذ حقّه** في اللّغة المشهورة أن يقول: وأبا أبيها، و أما الأفعال الخمسة فترفع بإثبات النّون ، و تنصب و تجزم بحذف النّون ، و أما قول الشّاعر :

أبيت أسري و تبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر و المسك الذّكي

فنادر، إذْ حقّه أن يقول : و تبيتين تدلكين لأنّ الفعلين مرفوعان [2] .

16 – ذكر الإحالات في بعض المواضع بالإشارة إلى ما ذكر من قبل ، قصد الرّبط بين بعض الموضوعات الّتي لها علاقة ببعضها ، تفاديا للتكرار و إبعاد اللّبس عن القارئ و من ذلك :

أ – قوله في أقسام الإعراب : « و الأفعال لا خفض فيها لما تقدم ذكره » [3] .

ب –و قوله في باب مرفوعات الأسماءِ :« ... و اسم كان و أخواتها ، و يعبّر عنها بنواسخ المبتدأ وخَبر إنَّ وَ أَخَوَاتُها ،و يعبّر عنها أيضا بنواسخ الابتداء و التّابع للمرفوع كما تقدّم » [4] .

[1] المرجع السابق ـ ص 8 .
[2] المرجع نفسه ـ ص 12 .
[3] المرجع نفسه ـ ص 5 .
[4] المرجع نفسه ـ ص 17 .

ج – و قوله :« و السّابق طلب و هو أحد سبعة أشياء الأمر و النّهي و الدّعاء و العرض و التّحضيض و التّمني و الاستفهام ، قول أبي النّجم العجلي :

يا ناقُ سيري عَنقًا فَسِيْحا * إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

و بقية الأمثلة مذكورة في أصله فراجعْه [1] .

17 – يضرب الأمثلة بكثرة و منه قوله في علل المنع من الصّرف : « ... فإن كل جمع له نظير في الآحاد إلّا هاذين الوزنين الأمثلة : قال تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾ ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ اللهِ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَ ﴾[2] .... إلخ .

و قوله في حروف الخفض : و حروف الخفض هي من كقوله تعالى: ﴿ مِنْكَ و مِنْ نُوحٍ ﴾ و إلى نحو ﴿ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾[3] .

18 – اعتماده على أسلوب التّعليل و الشّرح و الإيضاح بكثرة و من ذلك :

أ – التّعليل منه قوله في أقسام الحرف : « و الثالث لا يختص بواحد منها فلا يعمل شيئا لأنّ ما لا يختص لا يعمل »)[4] . و قوله في باب الإعراب و بالضّبط في أقسامه : « و أقسامه أربعة :رفع و نصب و خفض و جزم فللأسماء المعربة من ذلك ثلاثة لا زائد عليها الرّفع و النّصب غير مختص بها و الخفض مختصا بها لأنّه من خصائص الأسماء » [5] .

[1] المرجع السابق ـ ص 15 .
[2] المرجع نفسه ـ ص 10 .
[3] المرجع نفسه ـ ص 3 .
[4] المرجع نفسه ـ ص 5 .
[5] المرجع نفسه ـ ص 5 .

و قوله أيضا : « ... فإن الفعل حينئذ معرب معها لالتقاء التركيب لأن العرب لا تركّب ثلاثة أشياء و التّفصيل مطلقًا » [1] .

ب – الشّرح و منه قوله : « إذ الفعل من حيث هو الكلمة التي تدل على الحدث و الزّمان فكأنّه قال إذا وجدت كلمة بهذه الصّفة ...إلخ » [2] ، و منه شرحه لبعض الآيات كما في : قال الله تعالى : ﴿تَـعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُم ﴾ أَيْ تَعْلَمُهُمْ ، و﴿ عَلاَمَاتٍ و بِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ أَيْ أَمَارات [3] .

ج – الإيضاح ومثاله قوله في باب النّعت:

إيضـــــاح :يحتمل أخرى في أسامة أخرى من ثعالة أن تكون بالياء من الجري و هو سده العدو وأن تكون الألف من الجرأة بالهمزة و هو الشجاعة و هذا هو الظاهر كما بين في أصله » [4] .

19 – يختم أحيانا بعض الأبواب النحوية بفائدة للقارئ ومن ذلك :

أ – قوله في نهاية فصل المعربات :

فائدة : ما قبل الياء في المثنى مفتوح و في الجمع مكسورٌ و العكس في نونيهما[5] .

ب – قوله في نهاية باب النّعت (النّكرة و المعرفة) :

فائدة: أنكر النّكرات شيء ثم متحيّز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل وضابط ذلك أن النّكرة إذا دخل غيرها تحتها فهي باعتبارين، فما فوقها أنكر منها وهي أنْكَر ممّا تحتها[6].

هذه أهم الخصائص الّتي من شأنها تميّز ابن ظهيرة في شرحه للآجرّومية عن غيره من الشّارحين .

---

[1] المرجع نفسه ـ ص 6 .

[2] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة ـ المرجع نفسه ـ ص 4 .

[3] المرجع نفسه ـ ص 5 ، 6 .

[4] المرجع نفسه ـ ص 28 .

[5] المرجع نفسه ـ ص 12 .

[6] المرجع نفسه ـ ص 30 .

2 / شواهده :

لقد تنوّعت مصادر الاستشهاد عند ابن ظهيرة في كتابه هذا ، فمنها الآيات القرآنية والأحاديث النّبوية و الأبيات الشّعرية ، و الأقوال المأثورة .

أ) القرآن الكريم : كان القرآن الكريم منذ القدم و لازال المصدر الأساس الذي يعتمد عليه العلماء واللّغويون و النّحاة في استشهادهم، وتقعيدهم لقواعد النّحو، وكذلك الحال عند ابن ظهيرة في الخلاصة الوفيّة إذ نال القرآن المرتبة الأولى و الحظ الأوفر من الاستشهاد عنده، حيث بلغ عدد الآيات المستشهد بها في هذا الكتاب الّذي نحن بصدد تحقيقه و دراسته قرابة مائة و ثمانية و ستين (168) آية مأخوذة من ستة و خمسين (56) سورة ، و الملاحظ عليها أن ابن ظهيرة لم يكن يستشهد بالآية كاملة ، إنّما وردت في أغلبها مجزأة ، فكان يكتفي بذكر محل الشّاهد الذي يخدمه فحسب ، و ما أشرنا إليه كثير و منه :

– قوله في باب معرفة علامات الإعراب: « ... فأمّا الضّمة فتكون علامة للرّفع في أربعة مواضع فقط في الاسم المفرد مطلقا ، قال الله تعالى: ﴿ أَتَى أمرُ اللهِ ﴾[1]، ﴿ قَالَ إِبْراهِيمُ ﴾ [2]، ﴿ إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾ [3]، فأمرُ اسم منصرف و إبراهيم غير منصرف ، و موسى مقصور مقدّر فيه جميع الحركات [4]» .

– و قوله في علامات النّصب : « ...فأمّا الفتحة فتكون علامة للنّصب في ثلاثة مواضع فقط في الاسم المفرد ، قال الله تعالى : ﴿ اتّقوا الله ﴾ [5] و قال : ﴿ اتّقوا ربّكم ﴾ [6] و قال : ﴿ و وهبنا له إسحق

[1] سورة النحل ، الآية 1.

[2] سورة البقرة ، الآية 126 .

[3] سورة البقرة ، الآية 54 ، 67 .

[4] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة المرجع نفسه ـ ص 6 .

[5] سورة المائدة ، الآية 35

[6] سورة النّساء ، الآية 1

ويعقوب ﴾ [1] و قال : ﴿ أجيبوا داعي الله ﴾ [2] و قال : ﴿ و واعدنا موسى ﴾[3] .

ب) الحديث :

لم يكن للحديث نصيبا من الاستشهاد في شرح ابن ظهيرة عدا اثنين ونجدهما في قوله :

* و قال صلّى الله عليه و سلّم : «أ تريدين أن ترجعي إلى رفاعة »[4] .

* و في الحديث : « و الذي نفس محمّد بيده لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا و لا تؤمنوا حتّى تحابّوا » ، أصله لا تدخلون و لا تؤمنون لأنّ " لا " للنّهي [5] .

ج – الشّعر :

احتلّ الشعّر المرتبة الثّانية من الاستشهاد بعد القرآن عند ابن ظهيرة ، إذ بلغ عدد الأبيات الشّعريّة في كتابه حوالي خمسة و ثلاثين بيتا ، و ورد معظمها دون ذكر قائلها ، و بعضها وجدناه من خلال بحثنا غير منسوب إلى قائل معيّن ، و ممّن ذكره اسمه من الشّعراء نجد الحطيئة ، أبا النّجم العجلي زيّاد الأعجم، أبا مروان النحوي.

د) مصادره من الكتب و أقوال العلماء :

لابد لكلّ عالم أو باحث ، مؤلّفا كان أو طالب علم من مصادر و مراجع يعوّل عليها وينهل ويغترف ما يروي ظمأه منها ، فلا شكّ أنّ ابن ظهيرة واحدا منهم ، قد استقى مادّته في شرحه للآجرومية من مظان لغوية مختلفة و غيرها و منها :

---

[1] سورة الأنعام ، الآية 84 .

[2] سورة الأحقاف ، الآية 31 .

[3] سورة الأعراف ، الآية 142 .

[4] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة – المرجع نفسه – ص 8 .

[5] المرجع نفسه – ص 12 .

1 / الكتب : و إن لم يذكر سوى واحدا منها و هو كتاب " **التّسهيل** " لابن مالك و قد تكرّر ذكره في متن الكتاب ، كما تكرر ذكر صاحبه ، و هذا في قوله : « تتمّة إنّما يجرّ الاسم الغير المنصرف بالفتحة بشرطين : أحدهما أن لا يضاف ، و الثاني لا تدخل عليه " ال " و لا عاقبتها و هي أمّ في " **لغة طي** " كما ذكره في " **التّسهيل** " [1] » .

2 / أقوال العلماء : ساق الشارح إلينا مجموعة من أقوال العلماء و آرائهم المختلفة بصورة موجزة و هذا ما يتوافق و مبتغاه في هذا الكتاب ، ألا و هو إيصال المعرفة لطلبة العلم و المبتدئين بإيجاز تسهيلا للحفظ وتيسيرا للفهم ، و كانت أقوالهم غالبا تدور حول مسائل الاختلاف النحوي بينهم ، و من بين هؤلاء العلماء (الأخفش ، أبو عمرو ، حمزة بن حبيب سيبويه ، يونس بن حبيب ، الكسائي ، هشام ، ابن ذاكون ، المبرد ، ثعلب ، ابن كيسان ، ابن درستويه ، أبو علي الفارسي ، ابن بابشاذ ، أبو مروان النحوي السّهيلي ، ابن معطي ،ابن الحاجب ، ابن عصفور ، ابن مالك ، أبو حيّان الأندلسي ، المرداي ابن أم قاسم ...إلخ) . **من أقوالهم** :

* (.. فإن كان الفصل يصير إلّا باللّحوق أحسن أو بإلّا فالحذف أحسن و يدر الحذف بلا فصل كما حكاه " سيبويه " عن بعض العرب قال : فلا بدّ و هو رديء لا يقاس عليه ، و قد وقع في الشّعر الحذف مع مجازي التأنيث منه : فَإِمَّا تَرينِي و لي لَمَّةٌ فَإِنَّ الحَوادِثَ أوْدَى بِهَا) [2] .

(قال أبو حيّان : (و لا بدّ في الجمع من تبدّل ، و في جمع المؤنّث السّالم فيه بناء الواحد نحو " مسلمات " و في الفعل المضارع بشرط أشار إليه بقوله : " الذي لم يتّصل بآخره شيء ... إلخ)[3] .

---

[1] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة – المرجع نفسه – ص 10 .

[2] المرجع نفسه ـ ص 18 .

[3] المرجع نفسه ـ ص 6 .

– الأصول النحوية في شرحه :

1 / موقفه من السّماع :

كان للسّماع حظ من اهتمام الشارح في استنباطه للقواعد النّحوية، ولوحظ هذا في:

* إيراده للّغات المختلفة من كلام العرب، و مثال ذلك:

أ – قوله : « و أمّا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَساحِرَانِ ﴾ فهو مخرج على " **لغة بني الحارث** " و آخرين فإنَّهم يلزمون المثنّى الألف في الحالات الثّلاث، و كذلك قول الشّاعر: " قد بلغا في المجد غايتاها «، و أنكر هذه اللّغة **المبرد** و هو محجوج ...» [1] .

ب – قوله : و أمّا قول أبي النّجم :

إنَّ أبَاهَا و أَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتاهَا

فهو على لغة القصر ، إذ حقّه في اللّغة المشهورة أن يقول : و أبَا أَبِيهَا [2] .

* ذكره لبعض روايات العلماء و يتجلي ذلك في قوله :

– « .. و أمّا النّون فتكون علامة للرّفع نيابة في الفعل المضارع إذا اتّصل به ضمير تثنيّة حاضر كقوله كقوله تعالى :﴿ و لَا تَتَّبِعَانِّ ﴾ ، و في رواية عن "**ابن ذاكون** " أنّه غائب كقوله تعالى :﴿ و آخَرَانِ يَقُومَانِ ﴾ [3] .

وقوله : « سمعت عن الأخفش و الفارسي :" ورد ترك ، وجد و صيّر و هب التمثيل تقول : " ظننت زيدًا مُنْطَلَقًا " و " عَلِمْتُ عُمَرًا شَاخِصًا " [4] .

[1] أبو الخير محمد بن أبي السعود ابن ظهيرة – المرجع نفسه – ص 11 ، 12 .
[2] المرجع نفسه – ص 12 .
[3] المرجع نفسه – ص 7 .
[4] المرجع نفسه – ص 26 .

2 / موقفه من القياس : لم ينل السّماع مجالا فسيحا من اهتمام الشّارح فحسب، بل كان للقياس نصيبا من ذلك أيضا ، ورد في شرحه عبارات دالّة على ذلك منها (شاذ ، إجماعا، بالاستقراء، و هو رديء لا يقاس عليه ، في الأصح ، أحسن ، عند الأكثرين ،الشائع ....) ، ومن أمثلة ذلك :

– قوله : « ... و لَكِنَّ بالتّشديد فإن خفّفت أهملت **عند الأكثرين** ..»[1] .

– و قوله :« ... و القول عبارة عن اللّفظ الدّال على المعنى فهو أعم من الجميع » [2].

– و في : « فالّذي يعرب بالحركات إجماعا أربعة أنواع : الأوّل الاسم المفرد و الثاني جمع التّكسير و الثالث جمع المؤنّث و الرّابع الفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء ممّا ذكرنا قبل » [3] .

– و كذلك قوله : « ... و كيفما الموضوعة على الحال المضمن معنى الشّرط ، و قلّما يجازى بها و الجزم بها مذهب كوفيّ ، و لم آخذ لها مثالاً من كلام العرب ، و في بعض النّسخ إذا في الشّعر تزيد على الكميّة المذكورة و الجزم بها شاذّ و لذلك خصّ بالشّعر »[4] .

3 / موقفه من العامل: من خلال تتبعنا لهذا الشّرح نرى أنّ ابن ظهيرة مهتمّ بمسألة العامل والمعمول هذه الأخيرة التي ضربت جذورها عند اللغويين والنّحاة القدامى والمحدثين من حيث الاهتمام و الدّراسة حيث وقسّم شرحه أيضا إلى مرفوعات و منصوبات و مخفوضات، كما هو الحال عند صاحب الآجرومية و أشرنا إلى أمثلة ذلك في دراستنا للمنهج الّذي اتّبعه في شرحه.

و – مذهبه النّحوي :

[1] المرجع السابق ــ ص 25 .
[2] المرجع نفسه ــ ص 3 .
[3] المرجع نفسه ــ ص 11 .
[4] المرجع نفسه ــ ص 17 .

مهما اختلفت آراء و مشارب و مذاهب العلماء اللغويين و النحويين، لا يمكننا أن ننكر ما بذلوه من جهود في سبيل اللّغة العربية و علومها و تقعيد قواعدها حتّى و إن أنكر بعضهم وجودها، ويأتي في مقدّمتها مدرستي الكوفة و البصرة، اللتان كان و لا زال اسمهما منقوشا ومحفورا في سجل تاريخ النّحو واللغة العربية.

ولو تتبعنا شرح الخلاصة الوفية بشرح الآجروميّة " لابن ظهيرة، وجدناه متأثرا إلى بعيد بمدرسة البصرة وهذا من خلال اتّباعه منهجا دقيقا في القواعد النّحوية، معتمدا في ذلك على القياس العقلي والاستدلال بالشّواهد اللغوية المختلفة على رأسها القرآن الكريم الذي اتحتلّ عنده المنزلة الأولى والشعر الجاهلي، وممّا يدل نزعته البصرية استشهاده بعلمائها أكثر من علماء الكوفة وقد ورد ذكرهم في شرحه منهم «سيبويه، المبرد، أبو علي الفارسي، ابن ذاكرون، ابن عصفور، الأخفش، أبو حيّان .... إلخ» و مع ذلك نلحظ عليه مرونة في قبول بعض الآراء النّحوية لعلماء الكوفة فيما يخص المسائل الّتي لا تتعارض مع القواعد الأساسية للغة العربية أمثال الكسائي و ثعلب و هشام .....إلخ .

قسم التحقيق

المبحث الأول

مقدمات التحقيق

أوّلاً : توثيق النّسبة و العنوان :

1 – توثيق نسبة الشرح إلى صاحبه :

إن ما يؤكد نسبة هذا الشرح للشيخ العلامة ابن ظهيرة هو ورود اسمه مكتوبا أعلاه في مقدمة الكتاب بأنّه من تأليفه وهذا ما نجده في العبارة: «**تأليف الشيخ الإمام العالم فقيه المجتهدين وصدر المدرسين أبي الخير بن أبي السعود ابن ظهيرة رحمه الله تعالى** ».

2 – توثيق اسم الشرح:

لقد وضع ابن ظهيرة اسما لشرحه وقد صرّح به في مقدمة كتابه، بعد الحمد والثناء والصلاة على النّبي محمد صلى الله عليه وسلم، قائلا: «**وسمّيته الخلاصة الوفية بشرح الجرومية**» نفع الله بأصله وبه ووصل أسباب الخير بسببه.

ثانيًا – وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيقي لهذا المؤلّف على نسخة واحدة، وهي نسخة واحدة فريدة، استلمتها من الأستاذ المشرف نفسه وأكّد لي بأنّها الوحيدة، كما تأكدت بنفسي من خلال بحثي فلم أجد نسخا أخرى للخلاصة الوفية بشرح الآجروميّة لابن ظهيرة.

بدايتها: « **بسم** الله الرحمن ، أما بعد حمدا لله تعالى على نعمه ، و الصلاة و السلام على سيدنا المخصوص بعظم حكمه و على آله و صحبه ما لاذ لائذ ببيت الله و حرمه ، و استمطر الفضل من مزيد كرمه ..... » .

نهايتها: كانت محددة بحسب ما كلفت بتحقيقه من طرف الأستاذ المشرف، وهو الوقوف عند باب التوكيد، ولهذا فهي غير كاملة.

قيمتها: خطها واضح إلى حد ما، فيها بعض الأخطاء، وتكرار أحيانا لبعض الكلمات، قليلة السّقط وما وجد فيها ممّا ذكر، فهو سهو من النّاسخ.

ثالثًا: الخطوات المنتهجة في التّحقيق.

يتلخّص المنهج المعتمد في تحقيقي لهذا الكتاب فيما يلي:

- راجعت النسخة محل دراستي وتحقيقي واعتبرتها الوحيدة.
- نسخت محتوى النّسخة الأصل وفق القواعد الإملائيّة المتعارف عليها، كما عنيت بوضع علامات التّرقيم.
- حافظت على النص، فلم أحدث فيه تغييرا.
- وضعت عناوين لمواضيع الكتاب، التي لم يعنونها المؤلف، وميزتها باللون الأسود الغامق.
- ضبطت بالشكل التام النّصوص المختلفة من شواهد، وأمثلة.
- ميزت كلام ابن آجروم، فجعلته بخط أسود غامق.
- وثّقت الآراء النحوية من كتب أصحابها أو الكتب الأم، حسب ما وجد.
- الآراء الفقهية من أمهات الكتب.
- شرحت الألفاظ الغريبة بالرجوع إلى المعاجم اللغوية.
- خرّجت الآيات القرآنية، ووثّقت القراءات من مصادرها.
- خرّجت الأحاديث النبوية.
- خرّجت الشّواهد الشّعرية من الدّواوين وغيرها من المصادر اللغوية الأدبية، ورتّبتها على حسب أقدمها وشرحت معاني مفردات البيت، وأوضحت الشاهد، وذكرت الروايات المختلفة للبيت ووجوه الاستشهاد الأخرى إن وجدت.

- خرّجت الأمثال والأقوال المأثورة، ووضحتها.

- ترجمت للأعلام الواردة فيه بإيجاز، مع الإشارة إلى مصادرها.

- أشرت لنهاية الصّفحة في المخطوط بوضع خط مائل [/] ، و للوجه الأيمن من الورقة بالرّمز [و] و للأيسر بالرّمز [ظ] .

- وضعت للكتاب فهارس تسهيلا للرّجوع إليه.

رابعًا : نماذج من صور المخطوط .

الورقة الأولى من النسخة

ظهر الورقة الأخيرة من النسخة

الـمـبحـث الثّاني

النّص المحقق

الخلاصة الوفية بشرح الآجرومية لابن ظهيرة

تأليف الشّيخ الإمام العالم فقيه المجتهدين وصدر المدرّسين أبي الخير بن أبي السّعود ابن ظهيرة رحمه الله تعالى.

[مقدمة الشارح]

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

أمّا بعد حمدًا لله تعالى على نعمه والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد المخصوص بعظيم حكمه وعلى آله وصحبه ما لاذ لائذ بيت الله وحرمه واستمطر الفضل من مزيد كرمه، فإن المقدمة الآجروميّة عظيمة الفوائد ميمونة المسائل الفرائد، وقد كنت شرحتها شرحا مزحت به عباراتها و قرنت به إشاراتها وأطلقت فيه لسان القلم قصدا للمبتدئين، وحصول الإفادة للطالبين، ثم إنّي رأيت اختصاره في نحو ثلثه تسهيلًا للطالب وجريا على المألوف في الغالب، فشرعت في ذلك سائلا من الله الإعانة و الهداية إلى الصّواب في كل حركة واستكانة، وسميته: **الخلاصة الوفية بشرح الآجروميّة**، نفع الله بأصله و به و وصل أسباب الخير بسببه.

قال المصنّف[1] متبركًا عاملاً بحديث النبي الكريم **بِسْمِ اللَّهِ الرَحْمَنِ الرَّحِيْم**[2] حامدا باللّفظ على هذا الفضل العميم ثم شرع في المقصود فقال:

[تعريف الكلام]

([1]) هو ابن آجروم صاحب المقدمة.

([2]) متن الآجرومية، أبو عبد الله محمد بن آجروم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2002م، ص5.

الكلام[1] في اصطلاح النحوين: هُوّ **اللَّفْظُ**، وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف، **المركبُ**: بضم كلمة إلى كلمة فصاعدا، **المُفِيْدُ** فائدةً يحسن السكوت عليها **بِالوَضْع** الذي هو القصد من المتكلّم لإِفَادَةِ السامعِ شيئا لم يكن عنده، قالوا: وبه خرج الكلام في العرفي اللغوي، وما في معناه ومما ليس بلفظ، ولكن فيه احتراز بالجنس، وقد بينته في أصله[2]، فالكلام هو المحدود[3]، و**اللفظ** جنس شمل المهمل والمستعمل، و**المركب:** فصل أخرج به المفرد، و**المفيد** أخرج به من المركبات ما ليس فيه فائدة كالتركيب الإضافي في نحو: «عبد الله»، و التركيب المزجي في نحو: «بعلبك»، وما كان من التركيب الإسنادي مسلوب الإفادة المتوقفة على غيره كجملة الشرط نحو: « إن قام »، وما كان منه معلوما بالضرورة كقولهم: « السّماء فوقنا، والأرض تحتنا، والماء بارد، والنار حارة»، و**بالوضع:** فصل خرج به كلام النائم والسكران، وما يعلّم من الطيور، و إن كان على صورة المفيد؛ لأنه لا يستفيد به السّامع علما وإن وافق الواقع وكان [ظ/1] ينبغي الكلام أولا على **الكلمة:** وهي لفظ مفرد ولها أنواع ثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

و**الكلم:** جمعها على رأي[4]، وهو ما يركب من ثلاث كلمات أفاد أو لم يفيد.

والقول[5]: عبارة عن اللفظ الدال على المعنى فهو أعم من الجميع.

([1]) قال ابن آجروم: « **الكَلامُ هُوَ اللفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ** ». متن الآجرومية، ص5.

([2]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية الذي اختصر منه هذا المختصر.

([3]) أي المعرف بالحد، والحدُّ: ما يميز الشيء عمَّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً. شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، ص49.

([4]) الكلم: اسم جنس جمعي، وليس جمعا، هذا هو الرأي الراجح، ويختلف اسم الجنس الجمعي عن الجمع بأمور منها: يكون ضميره مذكرا، وهو الأكثر، نحو: ﴿إليهِ يَصْعدُ الكَلِمُ الطَّيبُ﴾[فاطر:11]، و﴿ يُحَرِفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِه﴾[المائدة: 13]، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً، نحو(كَلِم وكَلِمَة، لبِن ولبِنة، نَبِق ونَبِقة، رَطِب ورَطِبة، تَمْر وتَمْرة)، أو بالياء، نحو:(رُوم ورُومِي، زِنج وزِنجِي). يراجع أوضح المسالك، ج1،ص33، شرح الأشموني،ج1،ص24، شرح التصريح،ج1،ص17 .

([5]) القول لفظ دال على معنى. أوضح المسالك، ج1، ص33.

[أقسام الكلام]

والكلام **أقسامه**[1] أي: أجزاؤه التي يتركب من جمعها تارة ومن بعضها أخرى **ثلاثةٌ : اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ جَاءَ**، لأنّ الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي الحرف وإن قبلته بطرفيها فهي الاسم، وإلّا فهي الفعل وهذا من تقسيم الكل إلى أجزائه كما بيناه في أصله[2]، وقيد الحرف بقوله: **« جَاءَ لِمَعنًى»**[3] احترازا من حروف الهجاء؛ لأنها لغير معنى، وقدم الاسم لسموه بالإخبار به وعنه وغير ذلك، وأتبعه بالفعل؛ لأنه يخبر به ولا يخبر عنه، وأخّر الحرف لخلوه من المعنيين.

فالاسم لغة: سِمةُ الشّيء، **واصطلاحا:** لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة. **ويُعْرَف بِالخَفْضِ**[4]، وهو ما يحدثه عامل الجر وهو الحرف أو المضاف، ويعرف أيضا بلحوق **التّنوين** وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد، فخرج نحو: «**ضيفَنَ**»[5]، ونون انكسر و منكسر و نحوها ، والنون اللاحقة القوافي ونون: ﴿لَنَسْفَعاً﴾[العلق: 15]. وأنواعه المختصة بالاسم أربعة[6]: **تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة،** مثال ذلك: رجلٌ، سيبويهٍ، ويومئذٍ ومسلماتٍ، وفائدة تنوين التمكين الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .

([1]) متن الآجرومية، ص5.

([2]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية.

([3]) متن الآجرومية، ص5.

([4]) يقول ابن آجروم:(فالاسمُ يُعْرَف بِالخَفْضِ والتَنْوِينِ وَدُخُولِ الأَلِفِ وَاللامِ). الآجرومية، ص5.

([5]) الضيفن: الذي يجيء مع الضيف متطفلاً، أي: من غير دعوة، وجعله سيبويه من(ضفن). تاج العروس، ج24، ص62(ضيف).

([6]) 1-**تنون التمكين**، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف. **2-تنوين التنكير**، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها. **3-تنوين العوض**، وهو على ثلاثة أقسام: **عوض عن حرف**، وهو الذي يكون في كل اسم منع من الصرف وآخره ياء قبلها كسرة، نحو: «جوارٍ» **وعوض عن مفرد**، وهو اللاحق لـ «كل» و«بعض»، **وعوض عن جملة**، وهو اللاحق لـ «إذ» المسبوقة بـ «حين» أو «يوم». **4-تنوين المقابلة** وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «زينباتٍ»، و«مسلماتٍ»، جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، في نحو: «زيدين» و«مسلمين».

وفائدة تنوين التنكير الدلالة على التنكير فإنك إذا أردت معينا مسمى: سيبويهِ، لم تنون وإن أردت شخصا ما اسمه سيبويه نونت. وتنوين العوض يكون عوضا من جملة كقول كيومئذ وعن مفرد في كل وبعض، وعن حرف كما في جوارٍ وغواشٍ.

وتنوين المقابلة جعلوه في مقابلة النّون في جمع المذكر السالم.

وممّا يعرف به الاسم صلاحية دخول الألف واللّام المعبّر عنها بـ(الـ) الغير موصولة.

[حروف الخفض]

وحروف الخفض[1]: **وهي (مِنْ)** كقوله تعالى: ﴿ مِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[الأحزاب : 7] و **(إِلَى)** نحو: ﴿ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ [المائدة : 48]﴾ ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ [الأنعام : 60]﴾ و**(عَنْ)** كقوله تعالى [و/2]: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ [الانشقاق : 19]﴾، ﴿ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ [المائدة : 119]﴾ و **(عَلَى)** كقوله تعالى:﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ [المؤمنون : 22]﴾.

و**(فِي)** كقوله تعالى:﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ [الذاريات : 20]﴾، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ [الزخرف : 71]﴾ **و(رُبَّ)** كـ«رب رجل في الدّار»، و **(الباء)** كقوله تعالى: ﴿ آمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ [النساء : 136]﴾ و**(الكاف)** كقوله تعالى: ﴿وَرْدَةً كَالدِّهَانِ [الرحمن : 37]﴾ **و(اللام)** كقوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ ما فِي السَّمَاواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ[البقرة : 284]﴾ .

وحروف القسم: وهي **الباء**، وقد تقدم تمثيلها و**الواو** كقوله تعالى: ﴿حم ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ [الزخرف: 2]﴾، و**التاء** كقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم [الأنبياء : 57]﴾، وكلها تجرّ الظّاهر والمضمر

(1) يقول ابن آجروم: (وَحُرُوفِ الخَفْضِ، وهي: مِن، وَ إِلَى، وعَنْ، وعَلَى، وفِي، وربَّ، والبَاء، والكافُ، واللامُ، وحروفُ القسمِ وهِي: الواو والباء والتاء). الآجرومية، ص5.

كما رأيت إلّا **(ربّ)** فإنها تختص بالظّاهر النكرة، و(الكاف) فجرّها للمضمر مختص بالضرورة، و(الواو) فتختص بالظّاهر مطلقا، و(التاء) فتختص من الظّاهر بالله، و رَب، وقولهم: تالرحمن، وتحياتك نادر.

[علامات الفعل]

والفعل[1] جنس تحته ثلاثة أنواع الماضي والمضارع والأمر، فالماضي والمضارع كل منهما يعرف **بِـ(قدْ)** والمضارع يعرف أيضا بدخول **السّين** و**سوف**، والماضي يعرف أيضا بلحوق تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفعل متكلما كان أو مخاطبا مؤنثا كان أو مذكرا مثال ذلك جميعه مرتبا قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ [المجادلة : 1]﴾، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ [النور : 64]﴾، ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً [الطلاق : 7]﴾ ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ [المائدة : 54]﴾، ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ [التكاثر : 3]﴾ ، ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ [آل عمران : 35]﴾،﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ [المائدة : 117]﴾ ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً [آل عمران : 35]﴾، ﴿ أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ [المائدة : 116]﴾ ، ﴿ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ [يوسف : 29]﴾.

وأما فعل الأمر فيعرف بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ [آل عمران : 43] ﴾، و لم يذكر المؤلف له علامة ولعلّه استغنى بذكر علامة قرينيه إذ الفعل من حيث هو الكلمة التي تدل على الحدث والزمان فكأنّه قال إذا وجدت كلمة بهذه الصفة، و لم يقبل ما ذكر من العلامات فهي الأمر.

[أقسام الحرف]

(1) يقول ابن آجروم: (**والفعلُ** يُعْرَفُ بِقَدْ وَالسِين وَسَوفَ وتَاء التَّأنِيث الساكنة). الآجرومية، ص5.

والحرف[1] وهو ما دل على معنى في غيره ولا يصلح معه دليل الاسم و لا دليل الفعل والمراد بالدليل أحد العلامات المذكورة في الاسم و الفعل. والحرف[ظ/2] قسمان: **قسم يعمل و قسم لا يعمل**، والذي يعمل **قسم مختص بالأسماء** فيعمل فيها نحو:﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ [الذاريات : 20]﴾، و**الثاني بالأفعال** فيعمل فيها نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ [الإخلاص : 3]﴾، و **الثالث:** لا يختص بواحد منها فلا يعمل شيئا لأن ما لا يختص لا يعمل .

بـــــاب الإعـــــــراب

الإعـــــراب[2] فيه مذهبان: أحدهما أنّه **لفظي** و قد بُيّن في أصله[3]، والثاني: وهو الذي مشى عليه المؤلف أنّه **معنوي** فهو **تَغْيِيرُ** هيئة **أَواخِرِ ٱلكلمِ** لعوامل الإعراب أو ما ينزل منزلة الأواخر وذلك بانتقالها من الرّفع إلى النّصب إلى الجرّ إلى الجزم **لاختلاف العوامل** المقتضية رفعا أو نصبًا أو جرّا أو جزمًا **الداخلة عليها** أي على الكلم لفظا نحو " قامَ زيدٌ " و " رأيتُ زيدًا " و " مَررتُ بزيدٍ " ، " زيّد يقومُ " لنْ يقومَ زيدٌ " " لَمْ يَقمْ زيدٌ " أو تقديرا كقولك جوابا لمن قال: منْ جاءَ ؟ زيدٌ، ولمن قال: مَنْ ضَربْتَ؟ زيدًا بالنّصبِ، التّـقدير: جاء زيد وضربت زيدا، وتقول: جاء موسى، ورأيت موسى، ومررت بموسى.

[أقسام الإعراب]

و أقسامُهُ أربَعَةٌ[4]: رفعٌ و نصبٌ و خفضٌ وجزم ، فللأسماء المعربة من ذلك ثلاثة لا زائـدَ عليها الرفع والنّصب غـير مختص بها والخفـض مختصا بها لأنّـه مـن خصائص الأسماء إذ قد يكون المضاف على معنى الملك والاستحقاق والأفعال معنى من المعاني لا بملك و لا بلحوق.

([1]) يقول ابن آجروم: (**وَالحرف**ُ:ما لا يصلحُ معه دليلُ الاسمِ وَلا دَليلُ الفِعلِ). الآجرومية، ص5.

([2]) يقول ابن آجروم: (الإعْرَابُ هو تَغْيِيرُ أَواخِرِ الكلمِ لاختَلافِ العَوامِلِ الدَّاخلةِ عَلِيهَا لَفْظاً أو تَقْدِيراً). الآجرومية، ص6.

([3]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية.

([4]) يقول ابن آجروم: (وأقسامُه أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ، فللأسماء من ذلك الرفعُ والنصبُ والخفضُ ولا جزمَ فيها ، وللأفعال من ذلك الرفعُ والنصبُ والجزمُ، ولا خفضَ فيها). الآجرومية، ص6.

والأسماء لا جزم فيها؛ لأنّ الجزم قد يكون بلم وهي للنّفي والاسم قد يكون ذاتـــــا والذّات لا تنفي وإنّما ينفى المعنى القائم بها.

وللأفعال المعربة، **المعربة** ثلاثة لا زائد عليها الرّفع والنصبُ غير مختص بها والجَزمُ مختصا بها كما تقدم، والأفعال لا خفض فيها لِمَا تَقَدَّم، وقد ذكرنا في أصله[1] زيادة في توجيه الاختصاص.

و**البناءُ**[2] أيضا فيه مذهبان: أحدهما أنّه **لفظي**، والثاني **معنوي**. وقد ذكر في أصله.

باب معرفة علامات الإعراب

أي: علم أمارات الإعراب قال الله تعالى: ﴿ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ [البقرة : 273] ﴾ أي: تعلمهم، و﴿ وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ [النحل : 16] ﴾ [و/3] أي: أمارات .

[علامات الإعراب]

للرّفع أربع علامات[3]: واحدة منها أصل والباقي نائب عنها، فالأصلية **الضمة** ولذلك قدمها والنائب عنها الواوُ وهي قد تتولد من الضمة، فلذلك أعقبها[4] بها، والألف وهي قد تتولد من الواو في (قال) فإن أصله (قول) فلذلك أعقبها بها والنون، وأخّرها لكونها من علامات الأفعال خاصّة.

فأمّا الضّمة فتكون علامَةً للرّفعِ في أربعة مواضع فقط في الاسم المفرد مطلقا قال تعالى: ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ [النحل : 1]﴾، ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ [البقرة : 126]﴾، ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ [البقرة : 54]﴾﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ [القمر : 6] ﴾، فـ(أمر) اسم منصرف و(إبراهيم) غير منصرف ، و (موسى) مقصور مقدّر فيه جميع حركات الإعراب ، و(الدّاعي) منقوص مقدّر فيه الإعراب رفعًا و جرًّا.

([1]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية.

([2]) هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة.

([3]) قال ابن آجروم: (للرَّفعِ أَرْبَعُ علامَاتٍ: الضَّمةُ، والوَاو، والألِفُ والنُّونُ فأمَّا الضمَّةُ فَتكُونُ عَلامةً للرَّفعِ فِي أَرْبَعَةِ مَواضِع فِي الاسْمِ المُفْرَدِ وَجَمْعُ التَّكسِيرِ وجَمعُ المُؤنثِ السَّالِمِ والفعل المضارع إذا لم يتصل بآخره شيء). الآجرومية، ص6.

([4]) في الأصل: عقبها.

وتكون الضمة علامة للّرفع في جمع التكسير أي: المنكسر فيه بناء الواحد فإن زاد على واحدة كصنو و صنوان، أو نقص عنه كتخمة وتخم، أو تبدل شكله كأسد و أُسْد أو حصل فيه الثلاثة كغلام وغلمان أو حصل فيه تبدل وزاد كرجل و رجال، أو نقص و تبدلُ شكل كقضيب وقضب، قال **أبو حيان:** ولا بد في الجمع من تبدل، وفي جمع المؤنث السالم فيه بناء الواحد نحو مسلماتٍ وفي الفعل المضارع مطلقا لكن بشرط أشار إليه بقوله : (الذي لم يتصل بآخره شيء)، فإن اتّصل بآخره نون الإناث يبنى معها على السّكون عند الأكثر وقيل: إنّه معرب تقديرا كالمقصور؛ لأنه رفع من ظهور الإعراب سكون آخره لاتصال الضمير به والمتصل به نون التوكيد المباشرة يبنى معها على الفتح لتركيبها تركيب خمسة عشر قال الله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ [البقرة : 228] ﴾، وقال: ﴿ لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ [الهُمَزَة : 4]﴾ ، أمّا نون التوكيد الغير المباشرة فإن فصل بينها وبين الفعل ألف أثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، فإن الفعل حينئذ معرب معها لانتفاء التركيب؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء والتفصيل بين المباشرة وغيرها هو أشهر المذاهب، وقيل: بالبناء مطلقا وقيل: بالإعراب مطلقا.

وأما الواو فتكون علامةً للرَفع[1] نيابة عن الضمة فيْ مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْع الْمذَكَرِ السّالِم فيه بناء الواحد كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ [المؤمنون : 1]﴾ ، ومما حمل عليه من أسماء الجموع وهي أولو و عالَمون وعشرون وبابه.

وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ وَ هُو أَبُوكَ وَ أَخُوكَ و حَمُوكَ وَ فُوك وذُوْ مَالٍ وهنوك سادس **[ظ/3]** ثبت في بعض النسخ، ويشترط فيها أن تكون مضافة لغير الياء وأن تكون مكبرة؛ لأنّها إذا عُرِبت عن الإضافة أو أضيفت إلى الياء أو صغّرت أعربت بالحركات ظاهرة في الأوّل والثالث مقدرة في الثاني على ما قبل

([1]) قال ابن آجروم: (وأمّا الواو فتكونُ عَلامةً للرفعِ فِي مَوضِعينِ فِي جَمعِ المُذكرِ السَّالمِ وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمسَةِ، وَهِي: أَبُوك وأخوكَ وحَمُوكَ وفُوك وَ ذُو مَالٍ). الآجرومية، ص6-7.

الياء قال الله تعالى:﴿ وَلَهُ أَخٌ [النساء : 12]﴾، ﴿إِنَّ لَهُ أَباً [يوسف : 78]﴾، و﴿بَنَاتُ الأَخِ [النساء : 23]﴾، وقال تعالى: ﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً [القصص : 34]﴾ ،﴿ لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي [المائدة : 25]﴾ و ذو ملازمة للإضافة لغير الياء كقول: جاء أخيوك، ورأيت أخيوك ومررت بأخيوك؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها.

وأَمَّا الأَلِفُ فَتكُونُ عَلاَمَةً لِلْرَفْعِ[1] نيابة في تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ وما حمل عليه و هو اثنان واثنتان وكلا وكلتا مضافين للمضمر خَاصّةً فلا تكون علامة الرفع في غير ذلك والمثنى ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، قال تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلاَنِ [المائدة : 23]﴾ أما إذا أضيف كلا و كلتا للظّاهر لزمتهما الألف فيعربان بالحركات مقدّرة.

وأمّا النون فتكون علامةً للرفع[2] نيابة في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية حاضر كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ [يونس : 89]﴾ وفي رواية عن ابن ذكوان أو غائب كقوله تعالى : ﴿ فَآخَرَانِ يِقُومَانُ [المائدة : 107]﴾ أو اتصل به ضمير جمع كذلك كقوله تعالى: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ [الشعراء : 128]﴾ ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ [الشعراء : 204]﴾ ، أَوْ اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة كقوله تعالى: ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ [هود : 73]﴾، وتحذف النون المذكورة إذا اتّصل بها نون التّوكيد وهو ظاهر على قول من قال : الفعل معها مبني وأما من قال بإعرابه فيحذف لاجتماع النونات.

وَلِلْنَصْبِ[3] أصالةً ونيابة **خمس عَلاَمَاتٍ** و التي بطريق الأصالة الفتحةُ ولذلك قدّمها، والنّائب عنها الألف والكسرة والياء وحذف النون فهذه خمس علامات لكلّ منها موضع، و أولى الفتحة الألف؛

([1]) قال ابن آجروم: (وأَمَّا الأَلفُ فَتَكُونُ عَلامَةً للرَّفعِ فِي تَثنِيةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً). الآجرومية، ص-7.

([2]) قال ابن آجروم: (وأمَّا النُّونُ فتكُونُ عَلامَةً للرَّفعِ فِي المُضارِعِ إِذَا اتَّصَل بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ أَو ضَمِيرُ جَمْعٍ أَو ضَمِيرُ المُؤَنثةِ المُخَاطَبةِ). الآجرومية، ص-7.

([3]) يقول ابن آجروم: (وللنَّصبِ خَمسُ علامَاتٍ: الفَتحةُ، والألفُ، والكَسرَةُ، والياءُ، وحذفُ النُّونِ. فأمَّا **الفتحةُ**: فتكونُ علامةً للنصبِ في ثلاثةِ مواضعَ في الاسمِ المفردِ وجمعِ التكسيرِ والفعلِ المُضارِعِ إذا دَخلَ عليهِ ناصبٌ ولمْ يتصلْ بآخرِهِ شيءٌ. وأمَّا **الألفُ** فتكونُ علامةً للنصبِ في

لأنها تنشأ عنها ثم الكسرة لاختصاصها بالأسماء ثم الياء لأنّها تنشأ عنها ثم حرف النون المختص بالأفعال فأمّا الفتحة فتكون علامةً للنّصب في ثلاثة مواضع فقط، في الاسم الْمُفْرَدِ قال الله تعالى:﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ [البقرة : 189] ﴾ وقال: ﴿ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ [النساء : 1]﴾ وقال: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ [الأنعام : 84]﴾ وقال: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ [الأحقاف : 31]﴾ وقال: ﴿ وَوَاعَدْنَا **[و/4]** مُوسَى [الأعراف : 142] ﴾ وجمع التكسير مطلقا، قال تعالى: ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء [النساء : 1]﴾ وقال: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ [التوبة : 18]﴾ وقال تعالى: ﴿ وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ [النساء : 2]﴾.

وَ**الفِعْلُ الْمُضَارِعُ** مطلقا، وقد تقدم في علامات الرّفع محترزا بقوله: الذي لم يَتَصِلْ بآخره شَيءٌ، قال الله تعالى :﴿ يُرِيدُ اللّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ [النساء : 28]﴾، ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا [الحج : 37]﴾ وقال تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ [البقرة : 237]﴾، وقال تعالى:﴿ فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ [المائدة : 52]﴾، ﴿ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَن يَطْغَى [طه : 45]﴾.

فائدة: يعفون الأول منصوب بأن محلًّا؛ لأنه مبني على السّكون لاتصاله بنون الإناث، وهي من جملة المحترز المذكور، ووزنه يَفْعُلْن فالمعطوف عليه منصوب بالفتحة.

وأمّا الألف فتكون علاَّمَةً لَلْنَصْبِ في الأسماء الخمسة أو السّتة نحو: رأيت أخاك ورأيت أباك، قال تعالى: ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا [يوسف : 65]﴾ وقال: ﴿ ارْجِعُواْ إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَا أَبَانَا [يوسف : 81]﴾، وقس على ذلك.

وأمّا الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم، والمراد ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث نحو " هندات "و" رتيبات " أو لمذكر نحو اصطبلات وحمّامات وسواء كان سالما كما

الأسماءِ الخمسةِ، نحو: «رأيتُ أبَاكَ وأخَاكَ » وما أشبه ذلك. وأمَّا **الكسرة** فتكونُ علامةً للنَّصبِ في جمعِ المُؤنثِ السَّالِمِ. وأمَّا **الياء** فتكونُ علامةً للنصبِ في التثنيةِ والجمعِ. وأمَّا **حذفُ النُّونِ** فتكونُ علامةً للنَّصبِ في الأفعالِ الخَمسةِ التَّى رَفْعُهَا بِثُبَاتِ النُّونِ). الآجرومية، ص7-8.

مثلنا أو ذا تغيير كسجدات بفتح الجيم وغرفات بضم الغين المعجمة و فتح الرّاء وضمّها و" سدرات " تكسر الدّال و فتحها قال تعالى: ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ [هود : 114]﴾ وقال تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ [الأحزاب : 49]﴾، ﴿ وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ [البقرة : 221]﴾.

ولو كانت التاء أصلية نحو "أبيات " جمع " بيت " كان إعرابه إعراب المفرد الصحيح المنصرف.

وأمّا الياء فتكون علامة للنّصب في التثنية و الجمع المذكر السالم، وما حمل عليه قال الله تعالى: ﴿ وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ [البقرة : 128]﴾ وقال: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ [الحجر : 45]﴾ وقال تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً [الأعراف : 142]﴾

وأَمَّا حَذْفُ النوْنِ فَتَكُوْنُ عَلَّامَةً لِلنصْبِ فِيْ الأَفْعَالِ التِّي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُوْنِ وهي: تفعلان و يفعلان تفعلون و يفعلون و تفعلين، قال تعالى: ﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ [الأعراف : 20]﴾، وقال: ﴿ فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا [النساء : 128]﴾ و قال:﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ [النساء : 129]﴾، وقال: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا [العنكبوت : 4]﴾، وقال صلى الله عليه و سلم : « أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة»[1].

وللخفض ثلاث علامات[2] **[ظ/ 4]** فقط، علامة بطريق الأصالة وهي الكسْرةُ ولذلك قدّمها وعلامتان بطريق النيابة وهما الياء التي تنشأ عن الكسرة و لذلك عقبها بها و الفتحة وسنذكر مواضع كل منهما فأمّا الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع فقط الاسم المفرد المنصرف مطلقا قال تعالى:

([1]) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ـ صحيح البخاري ـ مج 1 ـ جمعية البشرى الخيرية ـ 1437 هـ ، 2016 م ـ باكستان ـ د ط ـ ص 1243، 1244 .

([2]) يقول ابن آجروم: (وَللخفْضِ ثَلاثُ عَلامَاتٍ: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ. فأمَّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للخفضِ فِي ثلاثةِ مواضعَ: فِي الاسْمِ المُفرَدِ المُنْصرِفِ، وجمعُ التكسيرِ المُنصَرف، وجمع المؤنث السالم. وأمَّا اليَّاءُ فتكونُ علامةً للخفضِ فِي ثَلاثةِ مَواضِعَ فِي الأَسماءِ الخَمسة، وَفِي التَثنِيةِ، والجَمعِ، وأمَّا الفتحةُ فتكُونُ عَلامَةً للخَفضِ فِي الاسمِ الذي لا يَنصرِف). الآجرومية، ص8.

﴿ يُومِنُونَ بِالْغَيْبِ [البقرة : 3]﴾، قال تعالى: ﴿ يَتْلُونَ كِتَبَ اللَّهِ [فاطر : 29]﴾ قال تعالى: ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى [البقرة : 5]﴾ وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الاَعْلَى [النّجم : 7]﴾، وفي جمع التّكسير المنصرف مطلقا، قال تعالى: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ [النساء : 7]﴾ و قال تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى [البقرة : 218]﴾، و في جمع المؤنث السالم، و قد يقدم بيان المراد به قال تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ [المائدة : 5]﴾.

وأمّا اليَاءُ فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع فقط في الأسماء الخمسة أو الستة، و قد تقدمت، قال تعالى: ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ [القصص : 35]﴾ و قال تعالى: ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ [الأعراف : 150] ﴾ وقال: ﴿ ارْجِعُواْ إِلَى أَبِيكُمْ [يوسف : 81]﴾ و قال: ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ [يوسف : 9]﴾ وقس الباقي.

وفي التثنية، قال تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا [آل عمران : 13]﴾، وقال تعالى: ﴿ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ [الكهف : 60]﴾.

وفي الجمع المذكر السّالم وما حمل إليه، قال تعالى: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ [النّور : 30]﴾، وقال: ﴿ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلّينَ عَضُداً [الكهف : 51]﴾، وقال: ﴿ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ [الصافات : 79]﴾ وقال: ﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [الفاتحة : 2]﴾.

وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف وهو ما اجتمع فيه علتان فرعيتان واحدة من جهة اللفظ و واحدة من جهة المعنى، وما فيه علة تقوم مقام علتين وذلك أنه إذا كان كذلك شابه الفعل؛ لأنه فرع من الاسم في اللفظ إذ هو مشتق من المصدر على المذهب المصوب ولا يكون إلّا اسما وفرع عن الاسم في لغتنا؛ لأنه محتاج إلى فاعل ولا يكون إلّا اسما فهو أصل له لاحتياجه إليه فتثبت فرعيّته له من جهة اللّفظ و فرعيّته له من جهة المعنى، فلو كان العلتان من جهة اللفظ فقط نحو احتمال فيه فرعيتان الجمع والتصغير وكلاهما من جهة اللّفظ كان منصرفا وكذلك لو كانتا من جهة المعنى فقط نحو "حائض " و"طامث " في كلّ فرعيتان وهما الوصف والتأنيث، وكلاهما من جهة المعنى و العلل المانعة **[و/5]** من الصّرف تسعة جمعها بعضهم في بيت واحد فقال[1]:

اجمع وزِنْ عَادِلاً أنّثْ بمعرفة رَكِّبْ وزِدْ عُجْمة فالوصفُ قدْ كَمُلاَ

(1) البيت لابن النحاس (ت698هـ) كما ذكر ابن هشام في شرح قطر الندى وبل الصدى، ص312.

ثمّ إن هذه العلل منها ما تقوم مقام علة فيستقل بالمنع بمفرده كما تقدم التنبيه عليه وذلك محصور في علتين أحدهما ألف التأنيث سواء كان مقصورة كالألف " دعوى، وقتلى وسكرى، أو ممدودة كألف حمراء وصحراء، ورعيا بفتح أولها وإنما استقلت بالمنع لأنّها زيادة دالة على التأنيث وهذه فرعية من جهة المعنى لازمة ببناء ما هي فيه، وهذه فرعية من جهة اللفظ تأنيثها صيغة منتهى الجموع وضابطه أن يكون أوّله مفتوحا وثانيه ألف بعدها حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمفاتيح، وما يلي الألف مكسورة في كلّ منهما ولا يشترط أن يكون أوله ميم كما مثلنا بل كذلك إذا كان غير ميمٍ، كدراهم ودنانير لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة أو الوزن لا في الحروف، وإنما استقلّ بالمنع؛ لأنّ فيه فرعية من جهة المعنى وهو الجمع فإنه فرع للإفراد وفرعية من جهة اللفظ، وهو عدم النّظير في الآحاد العربية فإن كل جمع له نظير في الآحاد إلّا هاذين الوزنين، **الأمثلة:** قال تعالى: ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ [الصافات : 109] ﴾، ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ [يوسف : 7] ﴾، ﴿ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ [آل عمران : 97] ﴾، ﴿ أَنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى [آل عمران : 39] ﴾، ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى [طه : 70] ﴾.

تتمة: إنمّا يجر الاسم غير المنصرف بالفتحة بشرطين: **أحدهما:** أن لا يضاف. و**الثاني:** أن لا تدخل عليه " ال " ولا معاقبتها وهي (أمْ) في لغة (طيء) [1] كما ذكره في التسهيل.

وللجزم علامتان[2]: أحدهما أصالة و هي السكون و الثانية نيابة و هي الحذف بحرف العلة من الفعل المعتل، والنون من الأمثلة الخمسة كما سيأتي فأما السكون فيكون علامة للنصب للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر وهو ما ليس في آخره أحد حروف العلة وهي: الألف والواو والياء، قال تعالى:

([1]) نسبت هذه اللغة في شرح المفصل، ج1، ص24 إلى طيء، وفي الجنى الداني، ص 140، إلى طيء، وإلى أهل اليمن، وفي المغني، ص54، إلى طيء، وحمير، وأهل اليمن، وفي شرح قطر الندى وبل الصدى، ص122، وشرح التصريح ج1، ص180، إلى حمير.

([2]) يقول ابن آجروم:(وللجَزمِ عَلامَتَان السُكونُ، والحَذْفُ فأمَّا السُكُونُ فَيُكُونُ عَلامَةً لِلجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ وأمَّا الحَذْفُ فَيكُونُ عَلامَةً لِلجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعتَلِ الآخِرِ، وَفِي الأفعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَباتِ النُّونِ). الآجرومية، ص9.

﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ [الإخلاص : 3] ﴾، أما الحذف فيكون علامة للجزم في المضارع **[ظ/5]** المعتل الآخر بأن يكون في آخره أحد حروف العلة وقد تقدم ذكرها، قال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللّهَ [التوبة : 18] ﴾ وقال: ﴿ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَّسَّهُ [يونس : 12] ﴾ و قال : ﴿ مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي [الأعراف : 178] ﴾، وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون وقد تقدّم ذكرها، قال الله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ [التحريم : 4] ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ [النساء : 130] ﴾ وقال: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ [آل عمران : 120] ﴾ و قال تعالى: ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ [البقرة : 154] ﴾ و قال : ﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي [القصص : 7] ﴾.

[فصل المعربات] [1]

فصل عقد لإجمال ما فصل تسهيلا للطالب، **المعربات قسمان** فقط بالاستقراء، **فقسم يعرب بالحركات** والمراد بها ما في مقابلة الحروف من الضّمّة والفتحة والكسرة والسكون والأصل أن يكون الإعراب لها كما علمته قبل. و**قسم يعرب بالحروف** وجودًا وعدمًا، فالّذي يعرب بالحركات إجماعا أربعة أنواع: الأول الاسم المفرد والثاني جمع التكسير والثالث جمع المؤنث والرابع الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ممّا ذكرنا قبل .

والأنواع المذكورة كلها يرفع بالضمة كما تقدم، وتنصب بالفتحة سوى المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة كما سبق، والملحق به، ويخفض بالكسرة سوى الاسم غير المنصرف فإنّه يخفض بالفتحة بشرطه كما

([1]) يقول ابن آجروم:(**فصل المعربات** المُعرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ، فالَّذِي يُعرَبُ بِالحَرَكَاتُ أَرْبَعَة أَنْواعٍ: الاسمُ المُفردُ، وجَمْعُ التَّكْسيرِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وتُنْصَبُ بالفَتْحَةِ، وتُخْفَضُ بِالكسْرةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ. وخَرَجَ منْ ذلِكَ ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنصبُ بِالكَسْرَةِ، والاسمُ الذِي لا يَنْصَرِفُ يخفض بِالفَتْحَةِ، والفِعْلُ المضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُجزم بِحَذْفِ آخِرِهِ. والذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالأَسْمَاءُ الخَمسَةُ، وَالأَفْعَالُ الخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلانِ، وَتَفْعَلانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ. فأَمَّا التَّثْنِيَةُ فتُرْفَعُ بالأَلِفِ، وتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالياءِ، وَأَمَّا جَمْعُ المذَكَرِ السَّالِمِ فَيُرفَعُ بِالوَاوِ، ويُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِاليَّاء، وأَمَّا الأَسماءُ الخَمْسَةُ فتُرَفَعُ بالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالياءِ، وَأَمَّا الأَفعَالُ الخَمسَةُ فَتُرفَعُ بالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بِحَذفِها.). الآجرومية، ص9-10.

تقدّم ويأتي ويجزم بالسّكون سوى الفعل المضارع المعتل الآخر فإن جزمه بحذف آخره لمّا كان إطلاقه محتاجا إلى التقييد، قال: خرج من ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السّالم فإنه ينصب بالكسرة و كذلك الاسم الذي لا ينصرف فإنه يخفض بالفتحة ، و الفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره الثاني من المعربات هو الذي يعرب بالحروف أربعة أنواع أحدها التّثنية والثّاني: الجمع والثّالث الأسماء الخمسة أو السّتة، والرّابع: الأفعال الخمسة وهي: تفعلان بالفوقية و يفعلان بالتحتية وتفعلون ويفعلون كذلك فيه ما وتفعلين للمخاطبة فأما التّثنية فترفع بالألف و تنصب و تخفض بالياء كما تقدّم، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ [طه : 63] ﴾ فهو مُخرج على **لغة بني الحارث** وآخرين **[و/6]** فإنهم يلزمون المثنى الألف في الحالات الثلاث، وكذلك قول الشاعر[1]:

إنَّ أبَاهَا وأبا أباها قَدْ بلغَا في المَجْدِ غَايتَاهَا

وأنكر هذه اللّغة " **المُبرّد**[2]، وهو محجوج بنقل الأئمة.

وأَمَّا جَمْعُ ٱلمذَكَرِ السّالم وما حمل عليه فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ وَيُخْفَضُ وَيُنْصَبُ بَاليَاءِ كما تقدم.

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ أو الستة فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالأَلِف وَتُخْفَضُ بِالياء، وأمَّا قول **أبي النّـجم:**

إنَّ أبَاهَا وأبا أباها قَدْ بلَغَا في المجد غَايتَاها

فهو على" لغة العصر" إذ حقه في اللغة المشهورة أن تقول: وأبا أبِيها، وأما الأفعال الخمسة فترفع بإثبات النّون، وتنصب وتجزم بحذف النون، وأما قول الشّاعر:

([1]) قيل: لرؤبة أو لأبي النجم في شرح شواهد المغني، ج1،ص127، ص129، والبيت الأول في شرح التصريح، ج1، ص63، وبلا نسبة في أسرار العربية،ص46، والإنصاف، ج1 ،ص35، وشرح المفصل،ج1،ص53، وأوضح المسالك، ج1،ص46، ومغني اللبيب،ص45، وشرح ابن عقيل،ج1، ص26، وشرح الأشموني،ج1، ص51.

([2]) المبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد إمام العربية في بغداد في زمانه، صنف: الكامل، والمقتضب، وغيرهما، توفي سنة 285هـ ببغداد. يراجع أخبار النحويين البصريين، ص104، وطبقات النحويين واللغويين، ص241، وبغية الوعاة، ج1، ص269.

أبِيتُ أسْرِي وتَبِيتِي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْك الذكي

فنادر، إذ حقه أن تقول و تبيتين تدلكين؛ لأن الفعلين مرفوعان، قال في التسهيل[1]: وندر حذفها، أي: النّون مفردة في الرّفع نظمًا ونثرًا. انتهى. يشير إلى هذا البيت ومِنْ حَذْفِها في النثر قراءة أَبي عَمْرو في رِوَايَةِ مَن رَوَى ذلك عَنْه قالوا: ﴿ سَاحرَانِ تَظَّاهَرَا [القصص : 48]﴾ بِتشْدِيْدِ الظَّاء، وأصلُه: يتظاهَران فَأدْغِمَتِ التَاءُ وارتفعَ سَاحِران على أنّه خبر مبتدأ أي قالوا : هما ساحران تظَّاهران، وفي الحديث: « والذي نفس محمدٍ بيَدهِ لَا تَدْخُلوا الجنَّةَ حتى تُؤمنُوا ولا تُؤمنُوا حتى تَحَابوا»[2] أَصلُه لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن (لا) للنفي[3].

فائدةٌ: ما قبل الياء في المثنى مفتوحٌ، وفي الجمع مكسورٌ والعكس في نونيهما.

بـــــاب الأفعال[4]

جَمْعُ فِعْلٍ، وَهُوّ يجمع ثلاثة أنواع، وكان التعبير به أحصرُ لكن فيما عبَّر به زيادةُ بيانٍ ولذلك أعادَهُ وإلاّ كَان الضميرُ أحصَر. **الأفعال ثلاثة ماض** وهو ما وقع وانقطع وصلح معه أمس وقد تقدمت علامته ومضارع وهو ما دلّ على الحال والاستقبال وحسن معه الانَ وغدا، وكان مبدوءا بأحد حروف "أَنَيْتُ " ويسمى مضارعا لمشابهته الاسم وبسبب ذلك أعرب، والمضارعة المشابهة.

([1]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ص10، وينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص52.

([2]) أخرجه الإمام مسلم برقم:54.

([3]) في الأصل: للنهي.

([4]) يقول آجروم: (**بَابُ الأَفْعَالِ**: الأَفْعَالُ ثَلاثَةٌ، مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نحو: ضَرَبَ، ويَضرِبُ، وَاضربْ، فالمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أبداً، والأَمْرُ مجْزُومٌ أبداً، والمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَع التِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ «أنيت» وَهُوَ مَرفُوعٌ أَبَداً، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيهِ ناصِبٌ أَو جَازِمٌ). الآجرومية، ص10-11.

ويتميز بقوله: **وَأَمْرٌ** وهو مَا دلّ **[ظ/6]** على الطلب مع قبول " يَاءِ " المخاطبَة وجعله بعضهم نوعين دالٌ على الطلب بالصيغة، ودالٌ عليه باللّام وصيغتُه صيغةُ المضارع. **فالأول:** كقوله تعالى: ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ [المدّثر : 2] ﴾ **والثاني** كقوله : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا [الطلاق : 7] ﴾.

ثمّ إنّ الماضي يكون ثلاثيا مجردًا نحو: ضَرَبَ ونَصَرَ، قال الله تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ [إبراهيم : 24]﴾، ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ [آل عمران : 123] ﴾، ويكون رُبّاعِيًا مُجَرّدًا نحو: دَحْرَج " وثلاثيا مَزِيْدًا وهو على ثلاثة أقسامٍ : **رُباعي الحرُوف** نحو: أكرم و قدَّر و قابَل. و**خماسيها** نحو: تكسّر وتباعَدَ وانقطع واحمرَّ. و**سداسيها**، نحو: استفتَح واحمارَّ واعشوشب واقْعَنْسَسَ و استلقى. ورُباعِيًا مَزِيْدًا نحو: تَدَحْرَجَ واحرنجم واقشعرّ. ومضارع المجرد منهما نحو: يضرب و ينصر، يدحرج، قال الله تعالى: ﴿ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ [إبراهيم : 25] ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ [التوبة : 14] ﴾، تقول :" زيدٌ يُدحرج الحجرَ، و قِسْ على ذلك المزيد والأمر نحو: اضرِبْ، وانْصُرْ، ودَحْرِجْ، قال تعالى: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً [الكهف : 32]﴾، ﴿ وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ [البقرة : 250]﴾ وتقول: دَحْرِج الحجر يا زيدُ. وقياس المزيد واضحٌ إذا عُلِمَ هَذَا، فالماضي إذا لم يتصل به ضميرُ متكلّمٍ أو المُخاطب مَفتوحُ الآخِر أَبَدًا، وإن اتصلا به فانه يسكن بالضمير، وأما نحو: (دَعَى وسَعى) فإنَّه مَفْتُوح تقديْرًا، والأمر الغير المتّصل بتاء المخاطبة مجزوم الآخِر أبدًا بالسُكون صحيحًا والحذفِ مُعتلًا، قال تعالى: ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ [المدّثر : 2]﴾ وقال: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ [طه : 72]﴾، فإنّ اتصلتْ به " ياء" المخاطبة فيكسر لالتقاء السّاكنين وأوّله باعتبار مُضارِعه فسكون ما بعدَ حرفِ المضارعة تقدم، زيادة همزة وصل يضم إن ضمت عينه ويكسر في غير ذلك نحو: " اقبل واضرب واعلم واستطع واجتمع، استخرِج واقْعَنْسِس واحرنْجِم واستلقِ ويحركه، يقتضي الاتيان به على حاله مسقطا حرف المضارعة سواء كان واوَا الفاء " كوَهَبَ " و" وعَد "

أو غيرَ ذلك "كدَحْرِجْ "و" قابِل "و "تباعِدْ" و" تدحرج"، فتقول في نحو "وهب هَبْ "**[و/7]** و " وعَدَ عِد " بفتح الهاء وكسر العين.

والمُضارِعُ مَا كَانَ في أَوَلِهِ إحدى الحركات الأربع تجمعها (نأيتُ) وَ يُرْوى (أنيتُ) بتقديم الهمزة على النون قال تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ [فاطر : 2]﴾ وَ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ [يونس : 61]﴾ وَسُمِي مُبْهَمًا؛ لأنه يَصلح للحال والاستقبال حتى يتخلص لأحدهما بقرينة كالآن أو غدا، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أبدًا مَا لم يَدْخل عَلَيْه ناصبٌ فَيَنْصبَهُ أو جَازمٌ فيجزمه **والنَواصبُ عشرةٌ** سياتي تَفصيلها.

نواصب المضارع[1]

وهي: **أَن** بفتح الهمزة وتَخْفيفِ النُون، وتعمل ظَاهِرةً و مُقَدَّرةً **فالأوّل:** كقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ [النساء : 28] ﴾، **والثّاني:** كقوله: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ [الأنعام : 71]﴾. وَ**لَنْ** قال تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا [الحج : 37]﴾ و**إذَن** وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ و بيانُ ذلك أنك تجيب القائل أنأ آتيك، فتقول: إذن أكرمَك، وشرط نصبها وقوعُها في صدرِ الكلام و استقبال الفعل المنصوب لها و اتّصالها به و يغتفر الفصل بينهما و بين " تاء " القسم لأنه تأكيدٌ للجملة و تقرير لمعناها فلا يعد فاصلا كما لا يعد فاصلا بين المضاف و المضاف و المضاف إليه، و أجاز **ابن بابشاذ**[2] الفصل بالنّداء والدّعاء، وأجاز **ابنُ عصفور**[3] الفصل بالظرف والجار والمجرور، قال: **المرادي** و لم يسمع شيء والصّحيح منعه وأجاز **الكسائي** و**هشام** الفصل بمعمول الفعل بلا النافية.

([1]) يقول ابن آجروم:(فالنَّواصِبُ عَشَرَة، وهي: أَنْ، ولَنْ، وإِذَنْ، وكَيْ، وَلامُ كَيْ، وَلامُ الجُحُودِ، وَحَتَّى، والجَوابُ بِالفَاءِ، وَالوَاوِ، وَأَوْ). الآجرومية،ص11.

([2]) جوّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء، نحو:إذن –يا زيد– أُحسنَ إليك، وإذن –يغفر الله لك– يدخلَك الجنة. يراجع الجنى الداني، ص362، وتوضيح المقاصد، ص1239.

([3]) **ابن عصفور** هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه، لازم الشلوبين مدة، من مصنفاته المقرب، وثلاثة شروح على الجمل، توفي سنة تسع وستين وستمائة. بغية الوعاة، ج2، ص210.

من النّواصب " **كي** " المصْدَريَّة فإمّا تعليلية فجارة، والنّاصب بعدها (أنْ) مقدّرةً ويتعيّن مصدريتها إن سبقها اللام نحو: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا [الحديد : 23] ﴾ و تعليلتها إن تأخرت عنها كقوله :

كي لتقضيَني رقيّةُ ما وعدَتْنِي غير مختلس[1]

ويجوز الأمران ان لم تظهر اللام قبلها ولأن بعدها نحو كيلا يكونَ أو ظهرتا معا كقول الشّاعر:

أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقرْبَتي فتتركها شَنًّا ببيداء بَلْقَع[2]

ومن النّواصب **لام كي** التعليليّة، قال: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ [الأنعام : 71]﴾ و﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ [الزمر : 12]﴾، وإضمار (أن) بعدها جائزٌ.

ومن النّواصب **لامُ الجُحُود**، والفرق بينها وبين لام كي أنها تأتي في خبر كون ناقص ماض منفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ [الأنفال : 33]﴾ بخلاف لام كي **[ظ/7]** فإنها لا تسبق بكون.

ومنها **حَتَى** إذا كانت بمعنى كي أو إلى أن، إذا كان الفعل مستقلا بالنظر إلى ما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ [البقرة : 214]﴾ بالنّصب في قراءة غير نافع.

ومنها الجواب بالفاء في حال كونها سببيةً مسبوقةً بنفي أو طلبٍ محضين والتّمحض في النفي ولا ينتقض بإلّا نحو: ما تأتينا إلا و تحدثنا " أو بنفي آخر فإن نفيَ النّفي إثبات نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا؛ لأن جوهر (تزال) يقتضي النفي، فإذا دخل عليه نفي اقتضى إثبات ما بعده، وفي الطلب أن لا يكون بلفظ الخبر نحو: (اتقِ اللهَ امرؤ فعل خيرا أثيبَ عليه)، أي ليتقِ الله، وليفعل.

ومن ذلك الطلب باسم الفعل نحو: (حسبك حديث فينامَ النّاس) إذ لفظه خبر، وتقييد الفاء بالسببية احترازا من العاطفة ومن الاستئنائية مثال المسألة مع استيفاء الشروط السابق نفي قوله تعالى : ﴿ لَا

([1]) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات الخزانة، ج 8، ص 488، والأشموني ج 3، ص 281، والهمع ج 1، ص 53.

([2]) البيت غير منسوب في شرح أبيات المغني، ص 154، وشرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص 224.

يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا [فاطر : 36] ﴾ ومثالها والسابق طلب وهو أحد سبعة أشياء: الأمر والنّهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام قول **أبي النّجم العجلي** :

يا ناقُ سيرى عنقا فَسِيحا إلى سليمانَ فَنَسْتَرِيحَا[1]

وبقية الأمثلة مذكورة في أصله فراجعْه.

وَمنها الجَوابُ بالوَاوِ في حال كونها للمعية مسبوقةً بما ذكر ومحترز المعية السببية مثال ذلك بعد النفي قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ [آل عمران : 142]﴾، ومثاله بعد الطلب قول الشاعر:

فقلت ادعِي وأدعُوَ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان[2]

قال في ارتشاف الضرب[3]: ولا أحفظ النّصب جاء بعد الواو في الدّعاء، [ولا العرض] ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي لأحد أن تقدم على ذلك إلا بالسماع.

وَمنها **أَوْ** إذا كانت بمعنى إلاّ أن أو" حتّى "، فالأول: كقول **زياد الأعجم** :

وَكُنْتُ إِذَا هَزَزْتُ قَناةَ قَومٍ كَسرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[4]

والثاني كقول الشاعر:

لأستسهلنّ الصّعبَ أو أدرِكَ المنى فما انقادتِ الآمال إلّا لِصَابرِ[1]

([1]) البيت في الكتاب لسيبويه، ج1، ص421، وشرح التسهيل لابن مالك، ج4، ص28، وشرح المفصل،ج7/ 26، والشذور، ص305، والهمع، ج 1، ص 182، والأشموني، ج 3، ص302.

([2]) البيت في الكتاب لسيبويه، ج1، ص226، وشرح التسهيل لابن مالك، ج4، ص34 والإنصاف، ص 531، وشرح المفصل، ج 7، ص33، وشرح المغني، ج 6، ص229.

([3]) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي.

([4]) البيت من الوافر لزياد الأعجم في الكتاب، ج3، ص48، والمقتضب، ج2، ص92، وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص169، وشرح شواهد المغني،ج1، ص205.

جوازم المضارع[2]

وَ الجَوَازِمُ ثَمانِيَةَ عَشَرَ وَ هِيَ: لَمْ و لمَّا النافيتان **[و/8]** للباقي المنقطع عن زمن الحال، قال تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ [الإخلاص : 3]﴾ و قال: ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ [عبس : 23]﴾، **وَ أَلَمْ و أَلَمَّا** وهما في التحقيق غير **لم و لمّا** إلا أنها قرنا بهمزة الاستفهام، و اشتد اقترانها بها حتى صارت كأنها جزءً منها قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ [الشرح : 1]﴾، وقال الشاعر:

إليكم يا بني بكر إليكم ألمّا تعرفوا منا اليقينا

ألمَّا تعرِفُوا منَّا و مِنكم كتائب يطَّعِنَّ يرتمينا

وَلَامُ الأَمْرِ و لام **الدُعَاءِ** قال الله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ [الطلاق : 7]﴾ وقال: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [الزخرف : 77]﴾. **وَلَا** الواقعة **في النهي، ولا** الواقعة في سياق **الدُعَاءِ** كقوله تعالى: ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ [لقمان : 13]﴾ وقوله: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا [البقرة : 286]﴾.

وإنْ: الموضوعة للدّلالة على تعليق الجواب على الشّرط، وتجزم فعلين أولهما يسمى [شرطا] وثانيهما جوابا و جزاء، و يكونان مضارعين وماضيا و مضارعا والعكس قال تعالى: ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا [النساء : 40]﴾. **ومنها مَا** الموضوعة للدلالة على ما لا يعقل المتضمن معنى الشرط قال تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ [البقرة : 197] ﴾، **ومَن** الموضوعة للدلالة على من يعقل المتضمن معنى الشرط قال تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ [النساء : 123] ﴾.

([1]) البيت من الشواهد التي لم تنسب إلى قائل في شرح التسهيل لابن مالك، ج4، ص25، الشذور، ص 298، والأشموني، ج 3، ص 295 وشرح المغني، ج 2، ص 74.

([2]) يقول ابن آجروم:(والجَوازِمُ ثَمَانية عَشَرَ، وهي: لَمْ، ولَمَّا، وألم، وألمَّا، وَلامُ الأمرِ والدعاءِ، وَ«لا» في النهي و الدُّعّاءِ، وَإِنْ، ومَا ومَنْ ومهما وإذْما، وَأَيُّ، ومتى، وأينَ وَأَيَّانَ وأنَّى، وحيثما، وكَيفَما، وإذًا في الشعر خاصة). الآجرومية، ص11.

ومَهْمَا أخو ما في ما وضع له قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ [الأعراف : 132] ﴾، فجملة: فما نحن إلى آخرها: محلها الجزم لأنها جــزاء الشّرط.

وإِذْمَا أخو إن فما وضع له قال الشّاعر:

وإنّك إذْمَا تأتِ مَا أنْتِ آمرٌ به تُلْف من إيّاه تأمر آتيا[1]

وَأَيٌّ: بالتشديد وهو بحسب ما يضاف إليه قال الله تعالى: ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى [الإسراء : 110] ﴾ وجملة: فله إلى آخرها: محلها الجزم، وكذلك كل جملة وقعت بعد الفاء المذكورة.

ومتى: الموضوعة للدّلالة على الزّمان ثم ضمن معنى الشرط قال **الحطيئة** :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدِ[2]

و مثله **أيّانَ** قال الشّاعر :

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ ياتك الأَمْنُ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[3]

وأَيْنَ الموضوع للدلالة على المكان المضمن معنى الشرط، قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ [النساء : 78]﴾. ومثله **أَنَّى** قال الشّاعر:

خَلِيَّلَي أنَّى تَأْتِيانِي تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ[4] **[ظ/ 8]**

وَ حيثما قال الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لّكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[1]

([1]) البيت قائله مجهول في شرح الأشموني، ج4، ص11.

([2]) البيت من الطويل للحطيئة جرول في ديوانه، ص51، والكتاب، ج3، ص86، والأغاني، ج2، ص168، والتبصرة والتذكرة للصيمري، ج1،ص417.

([3]) البيت من البسيط قائله مجهول شرح شذور الذهب، ص352، وشرح بن عقيل،ج4،ص14، وشرح الأشموني، ج3، ص244.

([4]) البيت من الطويل قائله مجهول. شرح شذور الذهب، ص353، وشرح بن عقيل، ج4، ص16، وشرح الأشموني،ج3، ص248.

وكيفما الموضوعة على الحال المضمن معنى الشرط وقلما يجازى بها والجزم بها **مذهب كوفي**، ولم أجد لها مثالا من كلام العرب.

وفي بعض النّسخ إذا: (في الشِعْرِ) تزيد على الكمية المذكورة، والجزم بها شاذّ ولذلك خصّ بالشّعر قال الشاعر:

وإذا تُصبكَ من الحوادثِ نَكْبَةٌ فَأَصْبِرْ وَ كل غائبة فستنجلي[2]

بـــــابُ مَرْفُوْعـــاتِ الأَسْمَاءِ[3]

من الأسماء المرفوعات سبعة: أشرفها **الفاعل**؛ لأنه عمدةٌ ولأن عامِلَهُ لفظي بخلاف المبتدإ فإن عامله معنوي وهُو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي بدليل أنّه يزيل حكم العامل المعنوي كما في النّواسخ ويكون ظاهرًا و مضمرًا، قال الله تعالى قال الله: ﴿ إني منزلها عليكم ﴾، وقال تعالى: ﴿ ما قلت لهم إلّا ما أمرتني به ﴾ وبعده **المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله**؛ لأنه حلّ محلَ الفَاعِلِ و أُعْرِبَ بإعْرابِهِ ويسمى نائبا عن الفاعل، وهذه العبارة أحسن من الأول لعمومِها ولصدق المفعول الذي لم يُسم فاعلُه على غير النائب كدينار من قولك: أعطني زيد دينارا، وسُمي فعله مبنيا للمفعول والفعل المحَوّل والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ظاهرا و مضمرا، قال الله: ﴿ وَقُضِيَ الأَمْرُ [البقرة : 210] ﴾، و﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ [النمل : 91] ﴾، وبعده **المبتدأ** لما تقدّم، وهو ظاهر ومضمر، قال تَعالى: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ [النور : 35] ﴾ وقال: ﴿ أَنتَ وَلِيُّنَا [الأعراف : 155] ﴾ وبعده خَبَرُهُ و يكون مفردًا كما تقدم و جملة كقوله تعالى: ﴿ اللّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ [البقرة : 255] ﴾، واسم كان و أخواتها، ويعبّر عنها

([1]) البيت من الخفيف قائله مجهول. مغني اللبيب، ص135، شرح شذور الذهب، ص353، وشرح بن عقيل، ج4، ص15، وشرح الأشموني، ج3، ص247، وخزانة الأدب، ج7، ص20.

([2]) يروى البيت أيضا: ومتى تُصبكَ من الحوادثِ نَكْبَةٌ فَأَصْبِرْ وَ كل غيابة تتكشف. شرح نهج البلاغة، ج1، ص320.

([3]) يقول ابن آجروم:(**بَابُ مَرفُوعَات الأَسْمَاءِ** المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ الذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، والمُبْتَدَأ وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ للمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالعَطْفُ وَالتَوكِيدُ، وَالبَدَلُ.) الآجرومية، ص11-12.

بنواسخ المبتدأ وخَبَرُ إنَّ و أَخَوَاتُها ، و يعبّر عنها أيضا بنواسخ الابتداء، والتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ كما تقدم، والتّابع جنس تحته أنواع التوابع وهي بالحصر أربعة: النّعتُ والعَطفُ والتوكِيدُ والبدل، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

بـــاب الفـاعـــــل[1]

الْفاعِلُ في الاصطلاح: هو الاسمُ الصَّريح أو ما في تأويله الْمَرْفُوعُ لَفظًا أو تقديرًا أو محلًّا المذكور قَبْلُه فِعْلهُ أو ما في تأويله، فالاسم الصريح كقوله **[و/9]** تعالى: ﴿ تَبَارَكَ اللهُ [الأعراف : 54] ﴾ أو ما في تأويله كقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا [العنكبوت : 51] ﴾، والمرفوع لفظا كما مرّ، أو محلا كقوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ [المائدة : 117] ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً [النساء : 69] ﴾، و قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا [يوسف : 45] ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ [البقرة : 251] ﴾، و﴿ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ [المائدة : 19] ﴾ و قال: ﴿ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ [القصص : 76] ﴾ ومنه: خرق الثّوبُ المسمارَ.

وهُو أي: الفاعل ضربان : ظاهِرٌ و مُضْمَرٌ فالظاهِر نحو" قَامَ زَيْدٌ و يَقُومُ زيدٌ " قال تعالى: ﴿ قَالَ اللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ [المائدة : 115]﴾، ﴿ وَيُحِقُّ اللهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ [يونس : 82]﴾ والظّاهر المثنى نحو: قَـــامَ الزَّيْدانِ ويَقُومُ الزّيدانِ، ﴿ قَالَ رَجُلاَنِ [المائدة : 23]﴾، ﴿ فَلَمَّا تَرَاءى الْجَمْعَانِ [الشعراء : 61]﴾ والظّاهر مجموعًا جمع سلامة مع الماضي " قام الزّيدون، ﴿ وَجَاء الْمُعَذِّرُونَ[التوبة : 90]﴾ و مع المضارع: يقوم الزّيدونَ، و﴿ إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ [الأنفال : 49]﴾.

([1]) يقول ابن آجروم:(الفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ المَرفُوعُ المَذكُورُ قَبلَهُ فِعْلُهُ. وَهُوَعَلَى قِسْمَينِ: **ظَاهِرٌ، ومُضْمَرٌ. فالظَاهِرُ**، نحوقولك: قَام زيدٌ، وَيقُومُ زَيدٌ، وقَامَ الزَّيدَانِ ويَقُومُ الزَّيدَانِ، وقَامَ الزَّيدُون وَيقُومُ الزَّيدُون، وقَامَ الرِّجالُ ويَقومُ الرِّجَالُ، قَامَتْ هِنْدٌ وتَقُومُ هِنْدٌ ، وقامَت الهِندَان وتَقُومُ الهِندَانِ ، وقَامَت الهِندَاتُ وتَقُومُ الهِندَاتُ ، وقَامت النِّساءُ وتَقُومُ النِّسَاءُ، وقَامَ أَخوكَ ويَقُومُ أَخوكَ، وقَامَ غُلامِي، وَيقُومُ غُلامِي، وما أشبه ذلك. **والمُضْمَرُ**: واثْنَا عَشَر نحوقولك: «ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتِ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبَ، ضَرَبَتْ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا، ضَرَبْنَ»). الآجرومية، ص12-13.

فوائد: الأولى: الفعل إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء التأنيث الساكنة، تدل على تأنيث فاعله لزوما إن كان المسند إليه ضميرا متّصلاً حقيقي التأنيث نحو: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا [مريم : 16]﴾، أو مَجازيَّةٌ ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت [الكهف : 17]﴾ بخلاف ما إذا كان ضميرا منفصلا نحو: يا هندُ ما قام إلّا أنتِ " و ما يقوم إلّا أنت، وكذلك إذا كان الفعل ظاهِرًا حقيقي التأنيث غير مفصول نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ [آل عمران : 35]﴾، أما إذا فصل جاز اللحوق وعدمه فإن كان الفصل بغير إلّا فاللّحوق أحسن أو بإلّا فالحذف أحسن، و يدر الحذف بلا فصل كما حكاه **سيبويه** عن بعض العرب: قال فلانة، وهو **رديء** لا **يقاس** عليه وقد وقع في الشعر الحذف مع ضمير مجازي التأنيث فمنه :

فإمّا تريني ولي لمةٌ فإنّ الحوادث أودى بها[1]

الثّانية: إذا أسند الفعل لجمع غير المذكر السّالم كان حكمه كمجازي التأنيث فتقول: قام الرّجال، وقامت الرجال، وقام الهندات وقامت الهندات؛ وهذا مذهب "**ابن مالك**" وأهل **الكـوفة**، ومذهب جمهور **البصرين** أنّ جمع المؤنّث السّالم كواحده يلزم فيه التاء.

الثالثة: إذا أسند الفعل إلى فاعل مثنى أو مجموع جُرّد عن علامة التّثنية والجمع **[ظ/9]** هذا هو **اللغة الفصحى**، وهو الذي يقتضيه كلام المؤلف.

وفيه لغة أخرى سماها **النّحويون: (لغة أكلوني البراغيث)**[1]، وهو لحوق العلامة سواء كان المسند إليه بلفظ التثنية والجمع أو العطف أحد الاسمين على الأول كقوله :

([1]) البيت للأعشى في الكتاب، ج1، ص239، والإنصاف، ص464 والخزانة، ج11، ص430.

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماهُ مبعد وحميم[2]

ومثال **الفاعل الظاهر** مع الماضي: قـام أخوك، ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ [البقرة : 126]﴾، و مع المضارع: يقوم أخوك ويقوم أبوك.

والضرب الثاني: **الفاعل المضمر** وهو قسمان: ظاهر و بارز و مستتر ، فالأوّل: نحو التاء المضمومة من قولك :" ضَرَبْتُ " مُخبرا عن نفسك ، و النون من قولك : " ضَرَبْنا " مُخبرا عن نفسك و غيرك أو عن نفسك معظّما لها ، و التّاء المفتوحة من قولك :" ضَرَبْتَ " مُخاطِبًا مذّكرا غيرك و التاء المكسورة من قولك : "ضَرَبْتِ " مُخاطبًا مؤنثة مفردة ، و التاء المضمومة من قولك : " ضرَبْتُمَا " بميم بعدها ألف مخاطبا المثنى مطلقا ، و من قولك : " ضَرَبْتُم " بالميم مخاطبا جماعة مذكرين و من قولك: " ضَربْتُنّ " بالنون المشددة مُخاطبا جماعة مؤنثين .

القسم الثاني: المستتر نحو " زيد ضرب " و" ند ضربت " ومن البارز الألف في قولك: " الزّيدان ضَرَبا " و الواو في قولك: " الزّيدون ضربُوا " و النّون في قولك: " الهندات ضربْنَ " .

بـــــاب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله[3]

حذف الفاعل يكون لغرض معنوي كعلم المخاطب به كقوله تعالى : ﴿ و خُلِق الإنسان ضعيفا ﴾ ، أو جهله " كسُرِقَ المتاعُ " أو شَرَفِهِ " كقُتِل الكافرُ " إذا قتله مُسلمٌ ، أو خَشيتِهِ " " أو لخوف عليه كشُتِمَ الأميرُ " أو منه " كعُصِبَ المالُ " إذا عصَبه ظالمٌ أو لغرض لفظي كالإيجاز و هو ظاهر وإقامة

([1]) هي لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث بن كعب. الكتاب، ج1، ص78. وهي لغة يثنى فيها الفعل عند تثنية الفاعل ويجمع عند جمعه.

([2]) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في شرح الأشموني، ج 2/ 47، وشرح أبيات المغني، ج6/ 138.

([3]) يقول ابن آجروم:(**باب المَفعُولِ الذِي لَمْ يسمَّ فاعلُه** وهُوَ الاسْمُ المرفُوعُ، الذِي لَمْ يُذكَرْ معَهُ فاعِلُهُ. فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِياً ضُمَ أَوَّلُه وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِه. وَهُوَعَلَى قِسْمَينِ: **ظَاهِرٌ، ومُضْمَرٌ. فالظَاهِرُ**، نحوقولك: ضُرِبَ زيدٌ، و يُضْرِبَ زَيدٌ، وأُكرِمَ عَمْرو، ويُكْرَمُ عَمْروٌ. **والمُضْمَرٌ**: واثْنا عَشَر، نحوقولك: «ضُرِبْتُ، ضُرِبْنَا، ضُرِبْتَ، ضُرِبْتِ، ضُرِبْتُمَا، ضُرِبْتُمْ، ضُرِبْتُنَّ، ضُرِبَ، ضُرِبَتْ، ضُرِبَا، ضُرِبُوا، ضُرِبْنَ»). الآجرومية، ص13.

الوزن وموافقة القوافي و تقارب السّجع: " كمن طابت سريرته حمدت سيرته "، و إذا حذف ينوب عنه واحد من أربعة: **أوّلها** و أولاها المفعول به و هو المعقود له هذا الباب ، **ثانيها** المجرور على خلاف فيه كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ [الأعراف : 149]﴾ **ثالثها:** المصدر كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ [الحاقة : 13] ﴾ **[و/10] رابعها:** الظرف المتصرّف " كَصِيْمَ رمضَانُ "، و يشترط أن يكونا مختصين ليسا دالين على مطلق الحقيقة فقط و لا مزية لأحد هذه الثّلاثة الأخرى في الأصح والمفعول المذكور هو الاسمُ المرفوعُ لفظا أو تقديرا ، الذي لم يُذكَرْ معَه فاعلُه أي فاعل فعله و أقام هو مقامه ، فان كان الفعل الذي بني له ماضيا ضُمّ أولُه ما لم يكن ثلاثيا عينه معتلة " كقَامَ و بَاعَ " أو على افتعل " كاخْتارَ وانْقادَ " ، وكسر ما قبل آخره فيقال في: " ضرب زيدا عمر " ،" ضرب عمرو " وقال الله : ﴿ وَقُضِيَ الأَمْرُ [البقرة : 210]﴾ ، وأمَّا الثُّلاثي المعتلّ العين، أو على " افتعل "و"انفعل" ففيه **ثلاث لغات** إخلاص الكسر فيما قبل العين، ويسلم إن كانت يا ونقلت تاء، إن كانت الفاء فنقول فيها كلها " بيع و اختير و قيل وانقيد. و إشمام الكسر ضمة بان تشابه الكسرة من صوت الضّمة. وإخلاص الضّم و إن كانت العين واوًا سلمت وإن كانت ياء قلبت واوا، ومن ذلك قوله :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[1]

وإن كان الفعل الّذي بُنِي له مضارعًا ضُمّ أوّله الذي هو حرف المضارعة و فتح ما قبل آخره، نقول في: يضرب زيد عمرًا، يضربُ عمرو، و قال تعالى: ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ [القمر: 45]﴾ أصله سيهزم اللهُ الجمعَ و لا فرق فيما ذكر بين الثّلاثي و غيره ، و لم يذكر الأمر لان صيغته لا تبنى للمفعول و هو أي النّائب عن الفاعل **على قسمين ظاهر و مضمر** ، كما أن الفاعل كذلك ، فالظّاهر المفرد نحو قولك : " ضُرِبَ زيدٌ " و " يُضْربُ زيدٌ " و " أُكرِمَ زيدٌ " و " يكْرَمُ عمرو " و " ضُرِبَ زيدان " و " يُضرَبُ الزيْدان و" أُكرِمَ

(1) البيت من الرجز، لرؤبة في شرح التصريح، ج1،ص438، وشرح شواهد المغني، ج2،ص19، والدرر اللوامع،ج1، ص524.

العَمْرانِ " و " يُكرَمُ الْعَمران " . و " ضرب الزيدون " و " يضرب الزيدون"و أُكرِمَ الزيدونَ و " يكرم الزّيدون، و كذلك تقول في المؤنث لكن مما يشبه الفعل من آخره إن كان ماضيا و أوّله إن كان مضارعا **و المضمر نحو قولك: " ضُرِبْتُ "** بضم التاء للمتكلم، و " ضُرِبْنا " للمتكلم معه غيره أو معظّما نفسه و " ضُرِبْتَ " بفتح التّاء للمُخَاطَبِ، و كسرها للمخاطب و ما أشبهه ذلك **[ظ/10]** نشير لما تقدّم باب الفاعل .

بـــاب المبتـدأ والخبـــر[1]

وهما الثّالث والرّابع من المرفوعات.

المبتدأ في الاصطلاح: هو **الاسم** أو ما في تأويله **المرفوع** لفظا أو تقديرا أو محلا **العاري عن** شيء من **العوامل اللفظية،** و المنزل منزلة العاري ، فالاسم جنس" كزيد قائم "و ما في تأويله فصل يدخل به المصدر المنسبك من أن و الفعل نحو:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ [البقرة : 184]﴾ ، و المرفوع لفظا كما مثلنا أو تقديرا نحو " مُوسَى قائمٌ " ، ومحلًّا يدخل المبتدأ إذا كان ضميرا أو اسم إشارة ، و العاري إلى آخره مخرج به الفاعل و النائب عن الفاعل ، و المنزل منزلة العاري يدخل به المبتدأ المجرور بالحرف الزّائد نحو قوله تعالى : ﴿ هل من خالق غيرُ الله ﴾ و لحسبك درهم . و ما ذكر كالصريح في أن رافع المبتدأ الابتداء، و لا شكّ أنّه عامل معنويّ ، وهذا الّذي ذهب إليه لهو صحيح " **المنصور**" خلافا لمن زعم أن كلا من المبتدأ و الخبر رافع للأخر و الخبر و ما استدّ مسدّه من فاعل الوصف كل منهما هو

([1]) يقول ابن آجروم:(**بَابُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ**. المُبْتَدَأ: هُوَ الاسْمُ المَرفُوعُ العَارِي عَنْ العَوامِلِ اللَّفْظِيةِ. والخَبَرُ هُو الاسْمُ المَرْفُوعُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ، نَحو قَولِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، والزَّيدَانِ قَائِمَانِ، والزَّيدُون قَائِمُونَ. **المُبْتَدَأ قِسْمانِ:** ظاهِرٌ ومُضمَرٌ، **فالظَاهِرُ:** تَقَدّمَ ذِكْرُه. **والمُضْمَرُ :اثْنَا عَشَرَ**، وهي: أَنَا ونَحْنُ، وأنتَ، وأنتِ، وأَنْتُما، وأنْتُم، وأنْتُنَّ، وهُوَ، وهِي، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ، نحو قولك: «أَنَا قائمٌ»، و«نَحْنُ قائمّون »وما أشبه ذلك. **والخَبَرُ قِسْمَانِ** مُفْرَدٌ وَغَيرُ مُفْرَدٌ، فَالمُفْرَدُ: نحو: «زَيدٌ قَائمٌ». وغَيرُ المُفردِ أربعة أَشْيَاءَ: الجار المجرور، الظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: «زيدٌ فِي الدَّارِ»، و«زيدٌ عِندَك»، و«زيدٌ قامَ أَبُوهُ»، و«زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ»). الآجرومية، ص13-14.

الاسم المرفوع لفظ **أو** تقديرا **المسند** هو **إليه** أي إلى المسند و تقديرا يدخل ما ادخل في خبر المبتدأ أو الخبر المفرد **نحو « زيد قائم» و** المثنى كقولك :" **الزيدان قائمان** " **و** المجموع كقولك: " **الزّيدون قائمون** "، فالمطابقة في حالة التّثنية والجمع.

والمبتدأ قسمان : **ظاهر و مضمر ، فالظاهر ما تقدم** من الأمثلة في حال التّوحيد و التثنية والجمع، **والمضمر اثنا عشر** ضميرا منها للمتكلم منفردا " **أنا** " و له مشتركا مع غيره أو معظما نفسه ، نحن ومنها للمخاطب **و أنتَ** بفتح التاء للمذكر المفرد، **و أنتِ** بكسر التّاء للمؤنثة **و أنتما** بميم بعدها أف للمثنى مطلقا **و أنتم** بميم ساكنة بعد التّاء لجماعة المذكرين و **أنتنّ** بنون مشددة مفتوحة بعد **[و/11]** التّاء لجماعة المؤنثات و منها للغائب **هوّ** للمذكر المفرد و **هي** للمفرد المؤنّث **و هما** للمثنى مطلقا **و هم** لجماعة المذكرين ، **و هنّ** لجماعة المؤنثات ثم إنه يجب مطابقة الخبر للمبتدأ إفرادا و مقابلة و تذكيرا و تأنيثا نحو قولك :" أنا قائمٌ قائمةٌ " و" نحن قائمون" و"هنّ قائمات" و ما أشبه ذلك ممّا ذكر **و الخبر قسمان : مفرد** و المراد به ما ليس جملة و لا شبيها بها لأنّ المفرد في باب الإعراب يقابله المثنى والمجموع في باب العلم يقابله المركب، و في باب لا و النّداء يقابله المضاف و شبهه ، و في هذا الباب تقابله الجملة وشبهها و غير مفرد و قد علم المراد به ، فالمفرد على ما ذكر شمل المشتق نحو قولك : " زيد قائم " وغير المفرد المشتق نحو قولك: " زيد أخوك " وفي مثال الكتاب تنبيه على أن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، وإنّما هو مفرد وهو الصّحيح وتحمله للضمير واجب ، **و غير المفرد أربعة أشياء المجرور** مع جاره ، **والظرف** مع مخفوضه وهما المراد بشبه الجملة و الفعل مع فاعله و تسمى بالجملة الفعلية كما تقدم ، والمبتدأ مع خبره وهو المسمّى و الفعل مع فاعله و تسمّى بالجملة الفعلية كما تقدّم و المبتدأ مع خبره وهو المسمّى بالجملة الاسمية، فالأوّل نحو " **زيدٌ في الدَّارِ** " **و** الثَّانِي نحو " زيدٌ عِنْدكَ " و الثّالث نحو " زيد قام أبوه " والرابع نحو: " زيد جاريته ذاهبة " ويجب في جملة الخبر أن

تشمل على ضمير يربطها بالمبتدأ إلّا أن تكون عينه فلا يشترط نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [الإخلاص : 1]﴾ إذا قدر هو ضمير الشأن، ثم إذا كان الخبر ظرفا وجارا و مجرورا، فالخبر في الحقيقة متعلقهما، وأنت بالخيار في تقديره اسم فاعل ككائن أو مستقر، أو فعلا " ككان " و" استقّر "، بخلاف الواقع صلة فيتعين فيه تقدير الفعل؛ لأن الصلة لا تكون الا جملة، والإعراب محكوم عليه بمحل الجملة.

والجمل الّتي لها محل من الإعراب سبعة بتقديم السين و يرجع إلى قاعدة و هي أنَّها تحلّ محل المفرد **والّتي لا محل لها تسعة [ظ/ 11]** و هي كل جملة لا تحل محل المفرد، وقد نظمها العلّامة " **المرادي** " في ثمانية أبيات:

جمل أتت و لها محل معرب سبع لأن حلّت محل المفـردِ

خبـــريّة حـاليّة محـكيّــة و كذا المضاف لها بغير ترددِ

و معلّق عنها وتـــابعة لما هو معرب أو ذو وا محل فاعدد

و جواب شرط جازم بالفاء أو بـــإذا و بعض قال: غير مقيد

و أتتك تسع ما لها من موضع صلة و عارضة و جمل مبتـد

وجواب أقسام و ما قد فسّرت في أشهر و الخلف غير مبعدِ

تعيد تحضيض و بعد معلّق لا جـــازم و جواب ذلك أورد

و كذاك تابعه لشيء ما له من موضع فاهبطه غير مقيّد

و قد شرحنا هذه الأبيات في أصله[1] بما يحصل الغرض منها .

بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَإِ والخَبَر[2]

([1]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية الذي اختصر منه هذا المختصر.

([2]) يقول ابن آجروم:(**بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَر**، وَهِي ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَواتُها، وإِنَّ وأخَواتُها، وظننتُ وَأَخَواتُها. **فَأَمَّا كَانَ وَأَخَواتُهَا** فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنصُبُ الخَبَرَ، وهي: كَانَ، وأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، ومَازَالَ، ومَاانْفَكَ، ومَا فَتِئَ، ومَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَمَا

نصا وهي المسمّاة بنواسخ الابتداء؛ لأنّها تدخلُ على المبتدأ فتنسخ عنه عملَ الابتدَاء لأنّه عامل معنوي وهي لفظية و اللفظي أقوى من المعنوي فلا يصح قيام المعنوي مع اللفظي **وَهِيَ** أي العوامل المذكورة **ثلاثة أشياء** بالاستقراء لا زائد عليها الأوّل **كان و أخواتها** ، ثانيها **إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا** ثالثها **ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا**.

فأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فإنّها تَرْفَعُ ٱلْاِسْمَ الذي هو المبتدأ على أنّه اسمها **وتنصب الخبر** الّذي هو خبر المبتدأ على أنّه خبرها، ثم إنّها على ثلاثة أقسام: ما يعمل هذا العمل بلا شرط:

وهِيَّ ثمانية: **كانَ** الدّالة على ثبوت الخبر للاسم في الزّمن الماضي ساكنة عن استمراره إلى الخبر الإخبار وعن عدمه ، و هي أم الباب قال تعالى: ﴿ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ [آل عمران : 103]﴾، وقد تستعمل بمعنى لم يزل كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً [الأحزاب : 43]﴾.

والثّاني: **أَمْسَىٰ** الدّال على ثبوت الخبر للاسم مساءً. **والثالث: أَصْبَحَ** الدّال على **[و/12]** ثبوت الخبر للاسم صباحا. **وَالرّابع: أضحى** الدّال على ثبوت الخبر ضحًى **والخامس: ظلّ** الدّال على ثبوت للاسم نهارًا **والسّادس: بات** الدال على ثبوت الخبر للاسم ليلا، **والسّابع: صارَ** الدّال على انتقال الاسم من حالة إلى أخرى. **والثّامن: ليس** الدّال على نفي الخبر عن الاسم، والثمانية كلّها متصرّفة إلّا **ليس** باتفاق.

والقسم الثاني: ما هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه وهو النهي والدعاء: أحدها: زال ماضي يزال مثاله: **مازال** زيد قائما وبقية المُثُل مثله واضحة.

تَصَرَّفَ مِنْهَا نحو: كَانَ، ويكُونُ، وَكُنْ، وأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وأَصْبِحْ، تقول: كَانَ زَيدٌ قَائِماً، وَلَيسَ عَمْرو شَاخِصاً، وَما أَشْبَه ذَلِك. **وأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا** فَإِنَّهَا تَنصُبُ الاسْمَ، وَتَرفَعُ الخَبَرَ، وهي: إِنَّ، وأَنَّ، ولكنَّ، وكَأَنَّ، وليتَ، ولَعَلَّ، تَقولُ: إِنَّ زَيْداً قائمٌ، وليتَ عَمْراً شَاخِصٌ، وَما أَشْبهَ ذَلك، ومَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ للتَّوكِيدِ، وَكَأَنَّ للتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلاستدْرَاكِ، وليتَ للتَّمني، ولَعلَّ للتَّرَجِي والتَّوَقُّع. وأَمَّا ظَنَنتُ وَأَخَواتُها فَإِنَّهَا تَنصُبُ المبتدأ والخَبَر عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولانِ لهَا، وهي: ظَننتُ، وحسبتُ، وخِلتُ، وزَعمتُ، ورأيتُ، وعلمتُ، ووجدتُ، واتخذتُ، وجعلتُ، وسمعتُ، تقول: ظَننتُ زَيداً مُنطَلِقاً، وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً وَما أَشْبَه ذَلك)، الآجرومية، 15-16.

فأمّا ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر بمعنى الذّهاب والانتقال، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا [فاطر : 41]﴾.

وماضي يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز يميز، تقول:" زال زيد ضأنه عن معزه، أي: ميّزه.

وثانيها: **انفكّ** " مثاله: **ما انفكّ** عمرُو مُصَلِـيًّا. وثالثها فتئ مثاله: **ما فتئ** بكر صائمًا.

ورابعها: بَـرِحَ مثاله: **مَا بَرِحَ** خالـدُ راكعًا، وهذه أمثلتها مع النّفي، وقس عليها النّهي والدعاء.

والقسم الثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدم عليه "ما" المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهي (دَامَ) لا غير مثاله **ما دام** زيد جالسا، فلو لم يتقدمها " ما" كقولك: دام زيد صحيحًا، كان المنصوب بعدها حالا لا خبرا، و كذلك **ما تصرف منها** تصرّفا تامًّا، وهو ما عَمِل عَمل "ليس": **كان** زيد قائما، **يَكونُ** زيد جالسا " كُن عاقلا، **وأصبح** بكرٌ عارفًا، ويُصبح الصّابر ظافرا و أصبح معتبرا، و كذلك ما بعدها ثم على أن الأصل تقديم الاسم على الخبر مثال تقول: " **كان زيد قائما** "و " **ليس عمر شاخصا** " **و ما أشبه ذلك.**

ويجوز عكسه ومنعه " **ابن درستويه** " في ليس، و**ابن مُعط** في دام.

ويجوز باتفاقٍ أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا نحو: كان عندك زيد مقيما " وكان في المسجد زيدٌ معتكفًا.

وأمّا **إنّ وأخواتها** فإنّها تنصب الاسم على أنّه اسمها وترفع **[ظ/12]** خبر المبتدأ على أنّه خبرها وقيل: إنّه باقٍ على رفعه، **وهي إنّ** بكسر الهمزة و تشديد النّون أم الباب، وقد تعمل مخفّفة استصحابا للأصل و**أنَّ** بفتح الهمزة و تشديد النون، و تخفف فيبقى عملها ولكن يجب في اسمها كونه ضمير شأن محذوفا، ويجب في ضميرها كونه جملة اسمية أو فعلية والاولى لا تحتاج إلى فاصل وكذلك الثانية إن

كان فعلها " دعاء " أو جامدا ، وإن كان غير ذلك فيجب الفصل بقد أو تنفيس أو بنفي لا أو لم أو لن أو بلو كما ذكره بعض النحاة وقول الشّاعر:

علموا أن يؤملون فجادُوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

نادر.

و**كأَنَّ** بالتشديد وتخفيفها أيضا لا يبطل عملها، **ولكنَّ** بالتشديد فإن خففت أهملت وجوبا عن الأكثرين وعند " **يونس** " و**الأخفش** " جواز إعمالها.

وليت ولعلّ وهي في **لغة عقيل** تجر، وعسى بمعناها في لغية، فتعمل العمل ولا النّافية للجنس تعمله كما زادها بعضهم. التمثيل: **تقول:** " إنّ زيد قائِمٌ" و" ليت عمر **شاخص**، ونحو ذلك.

وجميع هذه الأحرف إذا اتصلت بها " ما " الكافّة " أهملت إلّا " ليت " فيجوز فيها الإعمال والإهمال، ومعنى إنّ بالكسر وأنّ بالفتح **التّـــــوكيد** لمضمون الجُملة **وكأنّ للتشبيه** فتكون بسيطة وقيل مركبة من أنّ والكاف داخلة على المشبه به ثم قدمت على أنّ انفتحت؛ لأنّ إنّ المكسورة لا تقع بعد الجار.

ولكنَّ للاستدراك والتّوكيد، **وليت للتمني** وهو قسمان: طلب مالا يطمع فيه وهو المحال وطلب ما فيه عسر، ولعلَّ للترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، والتوقع منها، قال **الأخفش:** وتكون للتعليل قال **الكوفيون:** وتكون للاستفهام، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى [عبس : 3]﴾ ولا يتقدّم خبرهن مطلقا ولا يتوسط إلّا إن كان الخبر ظرفا أو مجرورا بحرف الجر غير عسى ولا تعطف إلا على أسمائها بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده ، وتدخل لام الابتداء بعد إنّ المكسورة لزيادة التوكيد **[و/13]** قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً [القلم : 3] ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ [آل عمران : 62]﴾﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء [إبراهيم : 39]﴾.

وأما **ظننتُ وأخواتها** فإنها تنصبُ الاسْمَ المبتدأ و الخبرَ الذي خبره معا على أنّهما مفعولين لها؛ لأنّها تدخل عليهما و إنّما تعمل ذلك ما لم تلغ أو تعلق و الإلغاء ترك العمل لفظا أو محلا لضعف العامل يتوسطه أو تأخر **وهي: ظننت** التي تفيد في الخبر يقينا و رجحانا، والغالب الرجحان **و**مثلها في ذلك **حسبت وأمّا زعمت** لا بمعنى كفلت بل بمعنى الشّك والاعتقاد فتفيد الرّجحان فقط، ومثلها في ذلك " جعل " بمعنى اعتقد. **وحجا وعد وهبْ**، ولم يذكرها لقلّة دورها في الكلام بالنسبة إلى أخواتها.

وأما **رأيت** بمعنى اعتقدت لا أبصرت فيفيد في الخبر يقينا ورجحانا والغالب اليقين ومثلها في ذلك **علمت** لا بمعنى عرفت.

وأما و**جدت** لا بمعنى حزنت أو اعتقدت أو استغنيت أو أصبت فاليقين فقط، ومثلها في ذلك **ألفى** لمرادفتها وتعلمْ: بمعنى اعلم، غير متصرف **و**أما **اتخذت** فيفيد في الخبر تحولا، ومثلها في ذلك **جعلت.**

وأمّا خلت لا بمعنى ما تقدم **وسمعت عند الأخفش والفارسي و**رَدّ وترك وجد وصيّر وهبْ.

التّمثيل: تقول: " ظننتُ زيدًا منطلقا " و"علمت عمرا شاخصا " وما أشبه ذلك، ويقع بعدها أنّ فتفتح همزتها وتسدّ هي ومعمولها مسد المفعولين ويحذف مفعوليها لدليل وتسمّى اختصارًا ولغير دليل ويسمى اقتصارا وأجازه الأكثرون مطلقا ومنعه سيبويه والأخفش مطلقا، واختاره **ابن مالك** وفصّل **الأعلم** فأجاز في أفعال الظّن دون أفعال العلم ولا يحذف أحدهما اقتصارا بالإجماع، وإما اختصارا فأجازه الجمهور ومنعه **ابن ملكون.**

بـــــــاب النّـــــــعت[1]

([1]) يقول ابن آجروم:(**بَابُ النّعتِ: النَّعتُ** تَابعٌ للمَنعُوتِ فِي رَفعِهِ ونَصبِهِ وخَفضِه وتَعرِيفِهِ وتَنكِيرِهِ، تقول: قَامَ زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررتُ بِزيدٍ العَاقلِ.) الآجرومية، ص16.

وهو كما قال في التسهيل: التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا[1]. فقوله: "التابع جنس" والمقصود بالاشتقاق يخرج نعته التّوابع، ولم يقل المشتقّ احترازا **[ظ/13]** ممّا كان مشتقا في الأصل ثم غلب كالصّديق تابعا لأبي بكر فهو عطف بيان وقوله: وضعا نحو " مررت برجل كريم " و تأويلا " كمررت برجل أسد " أي شجاع يؤتى به لتوضيح متبوعه إن كان معرفة و تخصيصه إن كان نكرة و يكون لمجرد المدح أو الذّم أو للتّرحم أو للتوكيد أو للتعميم أو للتفصيل أو للإبهام.

و**النعت تابع المنعوت** إن كان حقيقيا هو الجاري على مثل هو له في أربعة عشرة، واحد من وجوه الإعراب وواحد من التّعريف و التّنكير وواحد من التّذكير و التأنيث و واحد من الإفراد و التثنية و الجمع سبعة في رفعه إن كان مرفوعا وفي نصبه إن كان منصوبا، و في خفضه إن كان مخفوضا، و في تعريفه إن كان معرّفا و في تنكيره إن كان منكرا، وفي تأنيثه إن كان مؤنثا وفي إفراده إن كان منفردا و في جمعه إن كان مجموعا.

وإن كان سببيّا وهو الجاري على غير موصوله تبع المنعوت في اثنين من جهة واحد من وجوه الإعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير و فروعهما منزل منزلة الفعل الذي يحل محله في الكلام تقول في النّعت الحقيقي: " قام زيد العاقل " و " رأيت زيدا العاقل " و مررت بزيد العاقِلِ و في السّببي تقول: " مررت برجل قائمة أمه " و " امرأة قائم أبوها " و" برجلين قائم أبوهما ".

ثم إن النعت يكون مفردا كما تقدم ويكون جملة ومشبهها وهو الظرف والمجرور ولا نعت لها إلّا نكرة ويشترط فيها أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت هو العامل في المنعوت، وقال **السّهيلي:** وهو التبعية، وهو ضعيف وإذا تكررت النعوت لواحد فإن تغير مسماه يرويها جاز اتّباعها وقطعها والجمع بينها بشرط تقدم المتبع والمعرفة التي يتبع النعت في**[و/14]** تعريفها **خمسة أشياء**، وكذا عدّها " **ابن**

([1]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ص167.

الحاجب وغيره وبعضهم عدّها سبعة فزاد الموصول والنّكرة المقصودة في النّداء وسيذكرها المصنّف في باب النّداء.

وأمّا الموصول فلم يذكره و هو نوعان: **اسمي** و **حرفي**، وقد بيناهما في أصله[1] فراجعْهُ.

واختلف في رتب المعارف على مذاهب أصحابها أن الضمير أعرفها ثم يليه العَلَم ثمّ اسم الإشارة ثم ذو الألف واللّام والمضاف إلى واحد منها في رتبة ما أضيف إليه على الصّحيح إلّا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم، وقد ذكرها على هذا الترتيب المؤلف فقال[2]: **الاسم المضمر نحو أنا** للمتكلم **و أنت** للمخاطب و فروعه ، وعبارة **البصرين**: الضمير و المضمر " **والكوفيون**: الكناية والمكنى.

والاسمُ العلم وهو جنسي يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية تقول: " أسامة" أجرأ من ثعالة، فيكون قولك بمنزلة: الأسد أجرأ من الثعلب، فـ(أل) في هذين للجنس وتقول: " هذا أسامة مقبلا " **وشخصي** يعين مسماه تعيينا مطلقا، وينقسم إلى قسمين: مفرد نحو " زيد " و " مكة " و مركب كعبد الله و " أم العزيز " و " أم الفتح " و " أم السّعد " و " زين العابدين " و " ابن الناقة " و " بعلبك " و شاب قرناها .

إيضـــــاح: يحتمل أجرأ في: أسامة أجرأ من ثعالة أن تكون بالياء من الجري وهو شدة العدو، وأن تكون بالألف من الجرأة بالهمزة وهو الشجاعة وهذا هو الظاهر كما بين في أصله[3].

و**الاسم المبهم** وهو اسم الإشارة وهو "**ذا**" للمذكر و" **ذي**" للمؤنّث و لها غير ذلك ، و يصحب اسم الإشارة ها التنبيه نحو **هذا للمذكر و هذه للمؤنث و هولا للجمع** ، و تصحب هذه الهاء المقرون بالكاف

([1]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية الذي اختصر منه هذا المختصر.

([2]) يقول ابن آجروم:(**المَعرفةُ خَمْسَةُ أَشْياءَ**: الاسْم المُضْمَر، نحو: أَنَا وأَنْتَ، والاسْم العَلَم، نحو:زيدٌ ومَكَّة، والاسْم المُبْهَم، نحو: هَذَا وهَذِه وهَؤُلاءِ، والاسْمُ الذِي فِيهِ الألفُ واللامُ، نَحو:الرَّجُل والغُلامُ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الأَرْبَعَة.

وَالنكِرةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائعٌ فِي جِنسِهِ لا يَختصُ بِهِ وَاحدٌ دُونَ آخَر، وتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَه دُخُولُ الأَلفِ واللامِ، نَحو:الرَّجُل والفَرَس.) الآجرومية، ص16-17.

([3]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية الذي اختصر منه هذا المختصر.

دون اللام قليلا نحو " هذاك و"هاتيك" و ما أشبه ذلك ، و أما الكاف فهي حرف خطاب والأفصح فيها **[ظ/14]** أن تختلف اختلاف أحوال المخاطب، ومن المعارف **الاسم الذي فيه الألف و اللام** الغير الزائدتين **نحو" الرجل و الغلام"** ويعبّر عنه بالمعرفة بالأداة و هي اللام وحدها و الهمزة همزة وصل جيء بها وصلة للساكن ، و قيل اللّام والألف قبلها و همزتها أصلية كهمزة أم و أي ، وقيل الهمزة همزة وصل منعد بها في الوضع، وإنما قيدت الألف واللّام بغير الزّائدتين لنخرج ما زاد فيه من المعرف بالأداة فقد زيدت في " بنات أوبر " و هيّ علم لضرب من الكمأة، وقال الشّاعر :

وَلَقَدْ جَنيْتُك أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بناتِ الأَوْبَرِ[1]

ومن غير المعرف مطلقا، فقد زيدت في التّمييز كقول اليشكري:

رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا * صددت وطِبْتَ النّفسَ ياقيسُ عن عمرِو[2]

أصله طبت نفسا، وفي المضاف إليه المميز كقول أمية:

له داع بمكة مشمعلٌ وآخر فوق دارته ينادي

إلى رُدْح من الشيزى على لباب البرُ يلبك بالشهادة

أصله لباب برو في الحال كقول الشاعر:

دمت الحميد فما تنفك منتصرا على الورى في سبيل المجد و الكرم

أصله دمت حميدا، ومن المعرف ما أُضِيف إلى واحدٍ من المعارف الأربعة المتقدمة، نحو: غلامي" وغلام زيد " وغلام هذا الرّجل ".

وأما النّكرة وهي كل اسم شائع في جنسه و الشائع الذي لا يختص به واحد دون آخر " كرجل " و"فرس " وكتاب ودار، فإن كلا من المذكورات صالح لكل فرد من افراد نوعه، وهو نوعان أحدهما تعريفه

([1]) البيت من الكامل بلا نسبة في الإنصاف، ج1، ص319، والخصائص، ج3، ص58، سر صناعة الإعراب، ج1، ص366، وشرح الأشموني، ج1، ص85، والمقتضب، ج4، ص 48.

([2]) البيت من الطويل، لراشد بن شهاب اليشكري في شرح التسهيل لابن مالك 1، ص292 وشرح الألفية لابن الناظم، ص 102 وشرح التصريح، ج 1، ص151 والهمع، ج 1، ص80، وشرح الأشموني، ج 1، ص182.

كل ما صلح دخول الألف واللام عليه نحو : " رجل " و " فرس " تقول فيها : " الرجل " و " فرس" تقول فيها : " الرجل " و " الفرس " ، ثانيها ما يقع موقع ما تدخله الألف و اللام نحو" ذي" و "من و ما " من قولك :" مررت برجل ذي مال " أو لمن محسن لك أو بما معجب بك، فإن " ذي " واقع موقع صاحب **[و/15]** و من واقعة موقع إنسان و ما واقعة موقع شيء، و كل من الثلاثة يدخله الألف و اللّام .

فائدة: أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل وضابط ذلك أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها فهي باعتبارين، فما فوقها أنكر منها وهي أنكر مما تحتها وقد بسطنا في أصله[1] الكلام في باب النعت لاحتوائه على أبواب كما ترى.

بـــــاب العطـــــف[2]

وهو نوعان: عطف بيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كما تقدم في النعت الحقيقي، **النوع الثاني:** عطف نسق يتوسط بينه وبين متبوعه حرف عطف، **وحروف العطف عشرة** غير ليس **وهي الواوُ** وتكون لمطلق الجمع وتقتضي التشريك في المعنى مطلقا، ويعطف بها كثيرا بلا خلاف ولا شرط ويشاركها في ذلك **الفاء** وهي للترتيب والتعقيب، وقوله تعالى:﴿ أَهْلَكْنَاهَا [3] [الأعراف: 4]﴾ معناه أردنا إهلاكها؛ وقوله: ﴿ أَخْرَجَ المَرعَى۝ فَجَعَلَهُ غُثَاء [الأعلى : 5]﴾[4] تقديره فمضت مدة فجعله غثاءً والتّعقيب في كل شيء بحسبه، تقول: " دخلت مكة فالمدينة.

ومثلها في التّشريك وما بعده **ثمّ:** وهي للترتيب والتراخي قال تعالى: ﴿ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ [5] ۝ ثُمَّ إِذَا شَاء أَنشَرَهُ [عبس : 21، 22] ﴾، ومثلها في التشريك لكن بشرط " أَوْ وَ أَمْ " و شرطهما أن لا تقتضيها إضرابا و مثلها في التشريك لكن مع الاختلاف في العطف به **أمّا** المسبوقة بمثلها فإنها حرف عطف عند الأكثرين وعند" **يونس**" و" **ابن كيسان**" و" **أبي علي**" أن العطف إنما هو بالواو التي قبلها.

ومن حروف العطف ما لا يقتضي تشريكا في المعنى لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله أو العكس وهو **بل** للمعنى الأوّل **و لا** للمعنى الثاني عند الجميع و **لكن** عند " **سيبويه** " و من وافقه للمعنى

([1]) يشير الشارح إلى شرحه الكبير على الآجرومية الذي اختصر منه هذا المختصر.

([2]) يقول ابن آجروم:(**باب العطف** وحُروفُ العَطفِ عَشرةٌ، وهي: الواو والفاء، وثمَّ، و أو، وأمْ، وإمَّا، وبلْ، ولا، ولكنْ، وحتّى في بعضِ المواضِع. فَإنْ عُطِفَتْ عَلَى مَرْفُوعٍ رُفِعَتْ أَو عَلَى مَنصُوبٍ نُصبَتْ أو عَلَى مَخْفُوضٍ خفِضَتْ أَو عَلَى مَجْزومٍ جُزِمَتْ، تقول في الرفع: قام زيدٌ وعمرو، ورأيتُ زيداً وعمرا، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍ، وزيدٌ لم يقمْ ولمْ يقعدْ). الآجرومية، ص17.

[3] الآية ﴿ أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ الأعراف 4 . تمام

[4] تمام الآية ﴿ وَ الَّذِي أَخْرَجَ الْمَرعَى ۝ فَجَعَلَهُ غُثَاءً احوى ﴾ الأعلى 4 ، 5 .

[5] تمام الآية ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾ عبس 21 .

الأوّل و للعطف بكل منها بشرط **[ظ/ 15]** في أصله **و** من حروف العطف ما يقتضي التشريك في المعنى لكن العطف به قليل و هو **حتى** و **الكوفيون** ينكرون العطف بها و شرط معطوفها أن يكون اسما ظاهرا بعضا مما قبله تخفيفا نحو " أكلت السمكة حتى رأسها " أو **بأو** و **بلا** كقول **أبي مروان النّحوي:**

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَ الزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فما بعد ألقى وقيل حتى ما ثقله والنعل بعض ما ثقله أو شبهها له، وأن يكون غاية في الشرف القوّة أو ضدهما، وتمثيل ذلك ظاهر، وأما «ليس " فهي مما لا يقتضي تشريكا لنفيها عما بعدها ما ليست لما قبلها يعطف بها البغداديون ، و نسب العطف بها " **ابن بابشاذ** " إلى الكوفيين أيضا، وكل هذه الأدوات تشترك في الإعراب **وإن عطفت بها على مرفوع** لفظا أو تقديرا اسما أو فعلا **رفعت أو** عطفت بها **على منصوب نصب أو على مخفوض** في الاسماء **خفضتَ أو على مجزوم في** الأفعال **جزمت** تقول في حالة الرفع:" قام زيدٌ و عمرٌ" **و** في حالة النصب : " رأيتُ زيدًا و عمرًا " و في حالة الخفض " مررت بزيد وعمرٍ " وتعطف بلا شرط على الظّاهر و الضمير المتصل مطلقا ، و الضمير المتّصل مطلقا والضمير المتصل المنصوب، و أما الضّمير المرفوع المتصل سواء كان بارزا أم مستترا، فلا يحسن العطف عليه إلا بأحد ثلاثة شروط أن يؤكد بضمير منفصل كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ[1] [الأنبياء : 54] ﴾ وبفضل الله، و بين التابع فاصل كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ [2] [الرّعد: 25] ﴾ أو يفصل بين أداة العطف والمعطوف نحو: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا [3] [الأنعام : 148] ﴾ .

وأمّا الضّمير المخفوض فيقبل العطف بغير إعادة الخافض حرفا كان أو اسما نحو قراءة **حمزة:** ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام[النساء :1] ﴾ ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما

---

[1] تمام الآية ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنْتُم أَنْتُمْ وَ ءابَآؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ الأنبياء 54 .

تمام الآية ﴿ جَنّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ مِنَ ـ ابَآئِهِمْ وَ أَزْوَاجِهِمْ و ذُرِّيَّتِهِمْ وَ الْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّنْ كُلِّ بَابٍ سَلَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ

[2] فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ الرّعد 25 .

تمام الآية ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله مآ أشركنا و لآ ءابآؤنا و لا حرّمنا من شيء كذلك كذّب الّذين من قبلهم حتّى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم

[3] من علم فتخرجوه لنا إن تتبعونا إلّا الظّن و إن أنتم إلّا تخرصون ﴾ الأنعام 149 .

ويعطف على الاسم المشبه له نحو قوله تعالى: ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ۝ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً [العاديات : 4] ﴾. [و/ 16] و يجوز العكس.

بـــــــاب التـــــوكـــــــــــيد[1]

وهو نوعان: **لفظي** و**معنوي فالفظي هو اللفظ المكرر به ما قبله** كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً [الفجر : 21]﴾﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ [التكاثر : 4]﴾، وقول صلى الله عليه وسلم : « فنكاحها باطل باطل باطل».

وأما المعنوي فيختص بالأسماء وهو الذي خصه المؤلف بالذكر لكثرة دورانه في الكلام، فقال: **التَّوكِيد** تَابعٌ للمَؤكدِ فِي رَفعِهِ ونَصبِهِ وخَفضِه وتَعرِيفِهِ، وحاصله أن المؤكد يتبع مؤكده في اثنين من خمسة واحد من وجوه الإعراب الثلاثة المذكورة وواحد من التعريف والتنكير على سبيل اللزوم والعموم في الألفاظ الآتية وقد يتبعه في غير ذلك كما سيأتي إن شاء الله. ويَكُون هذا التوكيد بألفاظٍ مَعلومةِ ذكر المؤلف سبعة وهِي النَّفْسُ والعَينُ وَكُلٌّ وأَجمَعُ، وتَوابعُ أجمعَ وهِي أكْتعُ وأبتَعُ وأبْصَعُ، لأنهن لا يؤتى بهن بعد أجمع. [ظ/16]

([1]) يقول ابن آجروم:(**بَابُ التَّوكِيد: التَّوكِيد** تَابعٌ للمَؤكدِ فِي رَفعِهِ ونَصبِهِ وخَفضِه وتَعرِيفِهِ، ويَكُون بألفاظٍ مَعلومةِ وهِي النَّفْسُ والعَينُ وَكُلٌّ وأَجمَعُ، وتَوابعُ أجمعَ وهِي أكْتعُ وأبتَعُ وأبْصَعُ، تقول: قام زيدٌ نفسُه، ورأيت القومَ كلَّهم، ومررت بالقومِ أجمعين). الآجرومية، ص17.

خاتمة

خاتمة الدّراسة

بعد نهاية دراستي وتحقيقي لهذا الكتاب ألا وهو الخلاصة الوفية بشرح الآجروميّة لأبي الخير ابن أبي السّعود ابن ظهيرة، لا يسعني إلّا أن أثمّن جهوده المبذولة في سبيل نشر العلم وتيسيره لطلاب العلم والمبتدئين مهما عظمت أو قلت، يكفي أنّه أضفى لمسة أخرى لباقي شروح الآجروميّة، وممّا لا شك فيه ولا يمكن لعاقل إنكاره الفروق الفردية التي ميز الله سبحانه وتعالى بها بني البشر بعضهم عن البعض، فمن المؤكد أن ابن ظهيرة تفرد وتميز بشرحه عن باقي الشارحين حتّى وإن كان موضوع دراستهم واحدا و المتمثل في الآجروميّة لصاحبها أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصّنهاجي الشّهير بابن آجروم (ت 723 هـ) ، فقد استوفى شرحه المراد و بلغ مرامه من هذا الكتاب وهو الإيجاز والاختصار تسهيلا لطالب العلم كما صرّح بهذا في مقدّمة كتابه لهذا لا يمكنني إنكار ما لهذا الكتاب من قيمة علميّة و تاريخية إلى جانب غيره من الكتب الأخرى فجعل الله ما قدّمه صاحبه في ميزان حسناته.

لا شكّ في أنّ لا أحد من البشر بلغ درجة الكمال أو سيبلغها في شخصه أو في علمه فلكلّ منّا عيوبا ونقائص قد لا نلحظها على أنفسنا، ويلحظها غيرنا فينا، وما لاحظته في هذا الكتاب بعض المآخذ والتي لا تنقص من قدره شيئا ولا تحطّ من شأن الشّارح له ويمكن إيجازها فيما يلي:

– أنّه يقتصر على جزء من الآية القرآنية فكان لا يحدد بدايتها ولا نهايتها، ويكتفي بما يخدمه وقد غفل عن كون المبتدئين منهم من لا يحفظ القرآن حتّى، وقد يتعذّر عليه الرجوع إلى سوره.

– أنّ أغلب الأبيات الشّعرية الّتي استشهد بها لم يذكر قائلها أو غير منسوبة إلى صاحبها.

– يعرض الآراء النّحوية أحيانا دون ترجيح أحدها عن الآخر، ممّا يجعل القارئ خاصة الطّلاب المبتدئين يقعون ويتخبطون في لبس أي رأي نحويّ يتّبع، وأيّهم الأصوب؟ .

-لاحظت العديد من الأخطاء المتنوّعة في هذا الكتاب، ولاشكّ أنّها وقعت سهوا من النّاسخ ولكن ينبغي على القارئ التّفطن إليها ومحاولة تصحيحها حفاظا على اللّغة العربيّة لغة القرآن الكريم وصونا لقواعدها أضف إلى ذلك أنّ الكتاب يعكس شخص صاحبه وأسلوبه فإن كان كذلك قد ينتقص من شأنه.

فهرس الآيات

فهرس الآيات القرآنية الواردة في المتن

الآية	السورة	الصفحة
الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	[الفاتحة : 2]	46
يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ	[البقرة : 3]	45
أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى	[البقرة : 5]	45
وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ	[البقرة : 54]	42
قَالَ إِبْرَاهِيمُ	[البقرة : 126]	57-42
وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ	[البقرة : 128]	45
وَلاَ تَقُولُواْ	[البقرة : 154]	47
قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا	[آل عمران : 13]	46
إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ	[آل عمران : 35]	56-40
رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً	[آل عمران : 35]	40
أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى	[آل عمران : 39]	47
يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ	[آل عمران : 43]	40
اتَّقُواْ رَبَّكُمُ	[النساء : 1]	44
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء	[النساء : 1]	44

وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام	[النساء : 1]	68
وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ	[النساء : 2]	44
لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ	[النساء : 7]	45
مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ	[المائدة : 19]	56
إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ	[المائدة : 48]	39
قَالَ اللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ	[المائدة : 115]	56-55
مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ	[المائدة : 117]	55-40
وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ	[الأنعام : 71]	51
وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ	[الأنعام : 84]	44
مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا	[الأنعام : 148]	68
وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ	[الأنفال : 33]	51
إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ	[التوبة : 18]	44
وَجَاء الْمُعَذِّرُونَ	[التوبة : 90]	56
يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ	[يوسف : 9]	45
وَنَحْفَظُ أَخَانَا	[يوسف : 65]	44
ارْجِعُواْ إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَا أَبَانَا	[يوسف : 81]	45-44

يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ	[الرعد : 25]	68
إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ	[الحجر : 45]	45
وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ	[النحل : 16]	42
أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى	[الإسراء : 110]	54
وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت	[الكهف : 17]	56
وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا	[مريم : 16]	56
لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا	[الحج : 37]	51-44
إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ	[النمل : 91]	55
وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى	[عبس : 3]	63
أَخْرَجَ المَرعَى۞ فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى	[الأعلى : 5]	67
كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً	[الفجر : 21]	68
فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً۞ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً	[العاديات : 4]	68
كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ	[التكاثر : 4]	68-40
قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	[الإخلاص : 1]	60
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ	[الإخلاص : 3]	53-47-41

الحديث النبوي الشريف

الحديث الشريف

أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة..... 44

فنكاحها باطل باطل باطل 67

والذي نفس محمدٍ بيَدِهِ لَا تَدْخُلوا الجنَّةَ حتى تُؤمنُوا ولا تُؤمنُوا حتى تَحَابوا 49

الشعر:

إنَّ أبَـاهَا وأبا أباها	قَدْ بلغَا فى المَجْدِ غَايتَاهَا	48
أبيتُ أسْرِي وتَبيتِي تَدلُكِي	وَجهَكِ بالعَنْبَر والمِسْك الذكى	49
. كى لتقضيَنى رقيّةُ ما	وعدَتْنِى غير مختلس	51
أردتُ لكيما أن تطيرَ بقرْبَتى	فتتركها شَنًّا ببيداء بَلْقَع	51
يا ناقُ سيرى عنقا فَسِيحا	إلى سليمانَ فَنَسْتَرِيحَا	52
فقلت ادعِي وأدعُوَ إن أندى	لصوت أن ينادى داعيان	52
وَكُنْتُ إِذَا هَزَزْتُ قَناةَ قَومٍ	كَسرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا	53
لأستسهلنّ الصّعبَ أو أدرِكَ المنى	فما انقادتِ الآمال إلّا لِصَابر	53
إليكم يا بني بكر إليكم	ألمّا تعرفوا منا اليقينا	53
وإنّك إذْمَا تأتِ مَا أنْتِ آمرٌ	به تُلْف من إيّاه تأمر آتيا	54
خَلِيَّلَي أنَّى تَأْتِيانِي تَأْتِيَا	أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ	54
حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّ	هُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ	54
وإذا تُصبكَ من الحوادثِ نَكْبَةٌ	فَأَصْبِرْ وَ كل غائبة فستنجلي	55
فإمّا تريني ولي لمةٌ	فإنّ الحوادث أودى بها	56
تولّى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماهُ مبعد وحميم	57
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ	لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ	58
علموا أن يؤملون فجادُوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل	62
رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا	صددت وطِبْتَ النّفسَ ياقيسُ عن عمرِو	66

الأعلام

الأعلام:

الأخفش	19
الأعلم	63
ابن بابشاذ	26
الحطيئة	54
حمزة	68
أبو حيان	42
ابن درستويه	62
زياد الأعجم	52
سيبويه	63
السّهيلي	64
ابنُ عصفور	51
أبو علي	67
الكسائي	51
ابن كيسان	67
ابن مالك	63
أبو النّــجم	48
يونس	62

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب:

1-الآجرومية، أبو عبد الله محمد بن آجروم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2002م.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح مصطفى أحمد النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دط، 1997م.

3- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تح عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، دط، 1982م.

4- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين بن أبي سعيد الأنباري، تح محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ط1، 1957م.

5- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 2002م.

6- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات كمال الدين بن أبي سعيد الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 2005م.

7- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل، بيروت، ط5، 1985م.

8- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر،ط2، 1989م.

9- التبصرة والتذكرة أبو محمد بن إسحاق الصيمري، تح فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى السعودية، ط1، 1982م.

10- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، محي الدين عبد الله أبو البقاء العكبري، تح عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.

11- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي، تح عبد الرحمان على سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001م.

12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م.

13- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط3، 1983م.

14- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

15- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

16- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، مكتبة التوفيق، الجزائر، ط1، 2002.

17- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزباني السيرافي، تح محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط1، 1996م.

18- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، علي بن محمد الأشموني، تح حسن حمد إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 1998م.

19- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

20- شرح التسهيل، ابن مالك، تح عبد الرحمان السيد،ومحمد بدوي المختون.هجر للطباعة والنشر، مصر ، ط1، 1990م.

21- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، .2000

22- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 1، 2004م.

23- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت.

24- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2004م.

25- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط ، 2004م.

26- شرح المفصل، ابو البقاء بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.

27- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، مج 1 ، جمعية البشرى الخيرية ،باكستان ، د ط ، 1437 هـ ، 2016 م .

28- صحيح مسلم، مطبوعات مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، دط، 1960م.

29- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، تح عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط1، 1966م.

30- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت.

31- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1978م.

32- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 2005م.

33- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، دط، 1994م.

34- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م..

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة	
الإهداء	
شكر	
مقدمة	-أ-
القسم الأول: الدراسة	-7-
المبحث الأول: التعريف بالشيخ أبي الخير بن أبي السعود ابن ظهيرة.	-8-
التعريف بابن ظهيرة	-8-
المبحث الثاني: التعريف بالخلاصة الوفية بشرح الآجروميّة لابن ظهيرة	-15-
منهج ابن ظهيرة في شرحه	-15-
شواهده	-24-
مصادره من الكتب و أقوال العلماء	-26-
الأصول النحوية في شرحه	-27-
مذهبه النّحوي	-29-
القسم الثاني: التحقيق	-30-
المبحث الأول: مقدمات التحقيق	-32-
المبحث الثاني: النص المحقق.	-37-
تعريف الكلام	-37-
حروف الخفض	-39-
بـاب الإعــراب	-41-
باب معرفة علامات الإعراب	-42-
فصل المعربات	-47-
بـاب الأفعال	-49-
بـابُ مَرْفُوْعــاتِ الأَسْمَاءِ	-54-
بــاب الفـاعــل	-55-

بــاب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله	-57-
بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَإِ والخَبَر	-61-
بــاب النـعت	-64-
بــاب العطــف	-66-
بــاب التــوكــيد	-68-
خاتمة	-70-
فهرس الآيات	-72-
فهرس الحديث الشريف	-76-
فهرس الشعر	-77-
فهرس الأعلام	-79-
قائمة المصادر والمراجع.	-81-
فهرس الموضوعات.	-85-